

التنمية والديمقراطية التشاركية:

أين الخلل في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

تقرير موازي لتقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣



تقرير الديمقراطية المحلية ٢٠٢٤ : ٢٠٢٥

التنمية والديمقراطية التشاركية:

اين الخلل في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

تقرير موازي لتقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣

© ٢٠٢٥

| مركز دراسات الديمقراطية الاجتماعية – مداد |

| برنامج الديمقراطية المحلية – مصر |

balad-mena@net

| هذا الإصدار بموجب رخصة الابداع المشاعي (CC-BY-NC) ولا يجوز استخدامه للأغراض التجارية |



المحتويات

- ١- مدخل: الحاجة لتقرير موازي لتقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد | ٤
- ٢- تقييم عام لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة في محافظة بورسعيد | ٧
- ٣- كيف نفهم الفجوة التنموية في محافظة بورسعيد وبالمقارنة مع من؟ | ١٢
- ٣-١ الخروج من دائرة الانفجار السكاني: بورسعيد ومستقبل التنمية | ١٤
- ٣-٢ تفسير الفجوة التنموية بين بورسعيد وبعض مدن جنوب أوروبا | ١٧
- ٢-٣ من بورتو ألجيري إلى بورتو سعيد: درس تعزيز التنمية من خلال الديمقراطية التشاركية | ٢٠
- ٤- تحليل الموارد المالية لمحافظة بورسعيد وعلاقتها بالتمثيل السياسي واللامركزية | ٢٥
- ٥- ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في محافظة بورسعيد | ٣٠
- ٦- دليل الديمقراطية المحلية وجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة | ٣٧
- ٧- الجداول | ٤١

١١ | مدخل: الحاجة لتقرير موازي لتقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد

صدر تقرير 'المراجعة الطوعية المحلية لمحافظة بورسعيد' سنة ٢٠٢٣ ضمن سلسلة من الجهود التي تستهدف معرفة الفجوات التنموية بين الواقع الحالي وأهداف التنمية المستدامة المتوقع تحقيقها ببلوغ عام ٢٠٣٠ ووضع خطة عمل محلية تشاركية لسد تلك الفجوات في المستقبل في دائرة محافظة بورسعيد (أنظر: شكل ١). والحقيقة أن تقليد إصدار تقارير المراجعة الطوعية على المستوى المحلي قد بدأ عالمياً منذ عام ٢٠١١ بإجراء أول مراجعتين طوعيتين لمنطقتي شمال الراين وستفاليا (North Rhine Westphalia) بألمانيا، وفالنسيا (Valencia) بإسبانيا،

شكل ١:

حقاق وأرقام أساسية عن محافظة بورسعيد والأنشطة الرئيسية للسكان فيها



المصدر: تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣.

وفي سبتمبر ٢٠١٩ تم إطلاق إعلان المراجعات الطوعية المحلية أو ما يطلق عليه (VLR Declaration) بالتحالف بين مدينة نيويورك وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN) Habitat ((ولقد تضمن هذا الإعلان ثلاث التزامات أو تعهدات أساسية هي:-

- (١) تحديد كيفية توفيق الاستراتيجيات والبرامج والبيانات والأهداف المحلية مع أهداف التنمية المستدامة.
- (٢) إتاحة منتدى واحد على الأقل لتبادل الخبرات والمعلومات بين أصحاب المصلحة حول العالم.
- (٣) تقديم المراجعة الطوعية المحلية (Voluntary Local Review) للأمم المتحدة أثناء المنتدى السياسي رفيع المستوى.

وهذا النوع من التقارير يفترض انه يتبنى منهجية تشاركية؛ حيث جرى إعداد المراجعة الطوعية المحلية وفق نهج يفترض انه 'متكامل وتشاركي'، يأخذ في اعتباره خصوصية السياق المحلي. ومدى مواءمته لأهداف التنمية المستدامة الأممية بالإضافة إلى مشاركة أصحاب المصلحة المحليين، وذلك إيماناً من المحافظة بأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها دون تضافر الجهود وترسيخ مبدأ المشاركة إن إعداد التقارير على مستوى المحافظات بعد أمراً ضرورياً للتأكد من نجاح كل المحافظات بركب تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية والوطنية خاصة في إطار الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

شكل ٢:

الإطار العام لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة



المصدر: تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣.

إلا ان هناك أسباب قوية للاعتقاد بأن تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣ بصفة عامة لم يلتزم بالقدر الكافي بتلك المنهجية وظهر في صورته النهائية – المنشورة – أقرب لتقرير رسمي يغفل الكثير من الابعاد المؤثرة في مدى كفاءة تحقيق أهداف التنمية وعلى رأسها ابعاد الديمقراطية المحلية والأساليب التشاركية في صناعة القرارات المحلية وهو ما دعا من وجهة نظرنا لضرورة ان يكون هناك تقرير "موازي" لهذا التقرير يعالج ما به من أوجه قصور. إذ لا يسمع في التقرير صوت المصالح الاجتماعية المحلية – او أصحاب المصلحة – إلا على نحو محدود جداً بشكل يصعب ملاحظته رغم أن التقرير يؤكد على أهمية الاخذ في الاعتبار تلك المصالح. ولا يضع التقرير في اعتباره تأثير غياب المجالس الشعبية المحلية على تحقيق أهداف التنمية.

والحقيقة لفترة طويلة ساد الاعتقاد بأن العلاقة ما بين التنمية والديمقراطية التمثيلية Representative ليست علاقة مباشرة بحيث يمكن أن يكون نموذج الدولة التنموية مقبول ومحقق للنتائج المرجوة منه بدون إصلاحات

سياسية، لدرجة أن البعض يرى الديمقراطية الحقيقية غير ممكنة بدون تنمية سابقة عليها. ولقد عززت هذه الفرضية، المقولات الأساسية لبعض النظريات التنموية مثل نظرية التبعية Dependency theory. لا أننا نعتقد أن خلاف ذلك ان تمثيل المصالح الاجتماعية وتفاعلها من خلال المجال العام السياسي في الدوائر المحلية من شأنه تعزيز جهود التنمية ويساعد على تحقيق أهدافها.

وبينما يعلن التقرير عن التزام بمنهجية تشاركية وبذل جهود لإشراك أصحاب المصلحة، فإن تحليل المعلومات المتاحة يشير إلى أن هذه المشاركة قد تكون في كثير من الأحيان ذات طابع استشاري أو إعلامي أكثر منها ديمقراطي حقيقي يمنح السلطة للمواطنين وممثلهم المنتخبين على المستوى المحلي في صنع القرارات الأساسية. الهيكل الإداري المركزي، وغياب المجالس المحلية المنتخبة الفاعلة بشكل واضح في عملية إعداد التقرير، والتحديات الصريحة في تمكين المواطنين من اتخاذ "القرارات الجوهرية"، بالإضافة إلى القيود التمويلية على منظمات المجتمع المدني، كلها نقاط تبرز ضعف الديمقراطية المحلية كركيزة لجهود التنمية المستدامة في السياق المعروض.

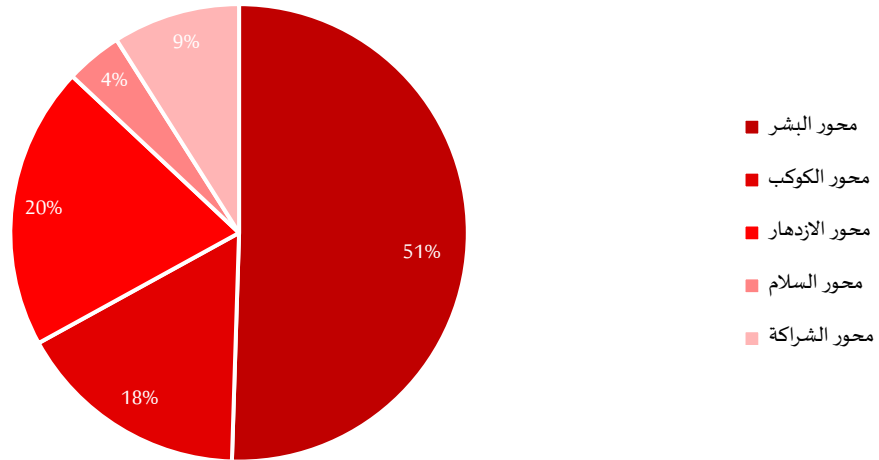
وهو ما جعل هناك حاجة ملحة لإطلاق التقرير الموازي لتقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد كمحاولة لتلافي أوجه القصور في التقرير شبه الرسمي كمبادرة تطلع بها منظمة غير حكومية بمشاركة أوسع طيف ممكن من المصالح المعنية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المحافظة وبغرض إظهار تأثير ضعف الديمقراطية المحلية والأساليب التشاركية في تنفيذ خطط التنمية وتحقيق أهدافها.

٢١ | تقييم عام لجهود التنمية المستدامة في محافظة بورسعيد

تُعد منهجية المحاور الخمسة (5P's) إطاراً شاملاً ومتكاملاً استخدمته محافظة بورسعيد في مراجعتها الطوعية المحلية لعام ٢٠٢٣ لتتبع وتقييم مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية. تعتمد هذه المنهجية على ربط الأهداف ببعضها البعض ضمن خمسة محاور رئيسية، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتشمل هذه المحاور: محور البشر يركز هذا المحور على الأهداف المتعلقة برفاهية الإنسان وخدماته الأساسية، ومحور الكوكب الذي يتضمن الأهداف المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية، ومحور الازدهار ويشمل الأهداف المرتبطة بالجانب الاقتصادي والتنمية الشاملة، ومحور السلام الذي يدور حول الأهداف المتعلقة بالسلام والعدل والمؤسسات الفعالة، ومحور الشراكة الهدف المتعلق بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

شكل ٣:

نسبة تغطية مؤشرات اهداف التنمية المستدامة في ضوء منهجية تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد



المصدر: تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد، ٢٠٢٣

وتتفاوت نسبة تغطية اهداف التنمية المستدامة وفق المؤشرات الأممية ذات الصلة بكل محور على حدي في تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد بشكل لافت للنظر إذ بلغت نسبة تغطية محور البشر نحو ٥١٪ من

المؤشرات الأمامية بينما تبلغ نسبة التغطية في محاور الكوكب والازدهار والسلام والشراكة بالترتيب نحو ١٨٪، ٢٠٪، ٤٪، ٩٪ من المؤشرات الأمامية فحسب (أنظر: شكل ٣). مما يلقي بظلال على نجاح التقرير في كشف الصورة الكاملة لجهود التنمية المستدامة في محافظة بورسعيد من خلال مراجعتها الطوعية التي لا تشمل إلا عدد محدود من المؤشرات الأمامية بالمقارنة حتى مع المؤشرات المتوفرة في تقرير المراجعة الطوعية الوطني مما يعكس غياب المعلومات المحلية الدقيقة (أنظر: إطار ١).

إطار ١:

ملاحظات نقدية على منهجية المحاور الخمسة المستخدمة في تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد، ٢٠٢٣

منهجية تقارير المراجعة الطوعية (Voluntary National Reviews – VNRs) المعروفة “بمنهجية المحاور الخمسة” (5P's) هي الإطار الذي تعتمد عليه الدول لتقديم مراجعة طوعية لأدائها في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة. هذه المحاور الخمسة تمثل الهيكل الأساسي للتقرير، وتشمل: (١) إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط الوطنية، (٢) ضمان عدم ترك أحد خلف الركب، (٣) السياسات والوسائل والإجراءات لتنفيذ الأهداف، (٤) متابعة وتقييم التقدم المحرز باستخدام البيانات والمؤشرات، (٥) الدروس المستفادة والتحديات والخطط المستقبلية. الفكرة أن هذه المحاور توفر إطارًا موحدًا للمقارنة بين الدول وتسمح بعرض متكامل يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.. تقوم منهجية المحاور الخمسة على مبدأ الشمولية والمشاركة، حيث يُفترض أن يشارك في إعداد التقارير مختلف الفاعلين: الوزارات والهيئات الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الأكاديميون، وحتى الفئات المهمشة. كما تعتمد على بيانات كمية (مؤشرات الأداء) وبيانات نوعية (تحليل السياسات والممارسات)، لضمان صورة متوازنة للتقدم. يتم كذلك التركيز على سردية وطنية تحكي تجربة الدولة، بدلاً من الاكتفاء بسرد إحصائي جامد، وهو ما يمنح التقرير بُعدًا تواصلًا على المستوى الدولي. مع ذلك، هناك نقد موجه لهذه المنهجية من عدة زوايا. أولاً، كونها طوعية يجعل الدول أحياناً تنتقي ما تعرضه، ورأينا كيف يستخدم تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد عدد محدود من المؤشرات الأمامية أقل حتى من تلك المستخدمة في تقرير المراجعة الوطني ٢٠٢١، الذي يميل إلى إبراز النجاحات أكثر من التحديات، مما يحد من شفافية هذه التقارير ويجعل المقارنة بين الدول غير دقيقة. ثانياً، غياب آلية تقييم مستقلة يعني أن مصداقية بعض التقارير قد تكون محل شك، خاصة إذا كان الاعتماد على بيانات حكومية غير مدققة أو غير محدثة كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الفقر في محافظة بورسعيد. ثالثاً، هناك انتقادات لكون المحاور الخمسة رغم شمولها، قد لا تكفي لالتقاط التعقيدات المحلية مثل قضايا الديمقراطية المحلية، التي تؤثر بشكل مباشر على تحقيق الأهداف.

المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

وبعيداً عن المنهجية تظهر المؤشرات المغطاة في تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد تراجع في بعض أهم المؤشرات خاصة في محور البشر الذي شهد تراجع فيما يتعلق بهدي القضاء على الفقر والقضاء على الجوع وهو ما يعكس التكلفة الاجتماعية الفادحة للسياسات المركزية على المحافظة الأفضل فيما يتعلق بالتنمية الإنسانية خلال العقود الأربع الأخيرة على الأقل كما يعكس عجز السياسات المحلية عن معالجة هذه الآثار على المستوى

المحلي من خلال الموارد الذاتية او محلية الطابع نتيجة المركزية الشديدة وغياب آليات المشاركة غير التقليدية او الديمقراطية التشاركية.

جدول ١:

مقارنة تغطية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في محافظة بورسعيد بالمستويات الأومية والوطنية، مع الاتجاه العام

المحور (Pillar)	الهدف (SDG Goal)	الاتجاه العام للمؤشرات المحلية	مؤشرات تنموية إضافية بالمستوى المحلي (2023)	المؤشرات المغطاة في التقرير الوطني الطوعي (2021)	المؤشرات المحلية المغطاة (2023)	إجمالي المؤشرات الأومية	إجمالي المقاصد الأومية
البشر	1- القضاء على الفقر	تراجع	5	7	2	21	10
	2- القضاء على الجوع	تراجع	8	5	3	25	14
	3- الصحة الجيدة	تقدم	9	28	12	52	28
	4- التعليم الجيد	تقدم	3	31	10	69	33
	5- المساواة بين الجنسين	تقدم	3	10	9	51	14
الكوكب	6- المياه النظيفة والنظافة الصحية	تقدم	6	9	8	37	18
	12- كفاءة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	تقدم	8	2	1	31	13
	13- العمل المناخي	غير معروف	5	1	1	28	6
	14- الحياة تحت الماء	غير معروف	7	1	1	31	10
	15- الحياة في البر	ثبات	9	3	3	31	14
الازدهار	7- طاقة نظيفة بأسعار معقولة	تقدم	4	3	3	26	11
	8- النمو الاقتصادي والعمل اللائق	تراجع	8	12	10	42	26
	9- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	تقدم	8	11	3	52	24
	10- الحد من عدم المساواة	ثبات	4	3	3	31	14

14	31	3	11	8	تقدم	11-مدن ومجتمعات مستدامة	
24	22	4	5	8	تقدم	16-السلام والمؤسسات القوية	السلام
19	22	2	4	6	تقدم	17-الشراكة	الشراكة

المصدر: تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد، ٢٠٢٣

وفي محاولة تقييم تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد، ٢٠٢٣ والذي نعتبر هذا التقرير موازياً له بوجه عام للوقوف على حقيقة الجهود المحلية المبذولة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة المعروفة بروية ٢٠٣٠ يمكننا استخلاص النتائج الاتية:-

■ محورالبشر(الأهداف ١-٥):

يُلاحظ "تراجع" في الهدف ١ (القضاء على الفقر)، حيث ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر. والهدف ٢ (القضاء على الجوع) الذي شهد تراجعاً رغم انخفاض التقزم، فقد زادت معدلات انتشار فقر الدم والسمنة بين الأطفال.

في المقابل، تظهر مؤشرات "تقدم" ملحوظاً في الهدف ٣ (الصحة الجيدة) بانخفاض الوفيات النفاسية وحوادث الطرق، والهدف ٤ (التعليم الجيد) بانخفاض معدلات الأمية وارتفاع نسبة المعلمين المؤهلين. كما يشهد الهدف ٥ (المساواة بين الجنسين) "تقدماً" في الحد من العنف ضد المرأة.

■ محورالكوكب(الأهداف ٦، ١٢-١٥):

يُسجل الهدف ٦ (المياه النظيفة والنظافة الصحية) والهدف ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المستدامان) "تقدماً"، حيث وصلت نسبة الأسر ذات المصدر المحسن للمياه إلى ١٠٠٪، وبلغ معدل تدوير القمامة ٨٠٪. بينما يُشير الهدف ١٣ (العمل المناخي) والهدف ١٤ (الحياة تحت الماء) إلى اتجاه "غير معروف"، بسبب نقص البيانات التاريخية الكافية لتحديد الاتجاه. ويظهر الهدف ١٥ (الحياة في البر) "ثباتاً"

■ محورالازدهار(الأهداف ٧-١١):

يُسجل الهدف ٧ (طاقة نظيفة بأسعار معقولة)، الهدف ٩ (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف ١١ (مدن ومجتمعات مستدامة) "تقدماً"، مدفوعاً بزيادة حصة الطاقة المتجددة، ونمو المصانع المنتجة، وإعلان بورسعيد خالية من العشوائيات.

لكن الهدف ٨ (النمو الاقتصادي والعمل اللائق) يُظهر "تراجعاً" ملحوظاً في معدلات البطالة، خاصة بين الإناث. أما الهدف ١٠ (الحد من عدم المساواة)، فيُسجل "ثباتاً" في نسبة تعيين ذوي الإعاقة بالقطاع الحكومي.

■ محور السلام (الهدف ١٦):

يشهد الهدف ١٦ (السلام والمؤسسات القوية) "تقدماً"، حيث انخفضت مؤشرات تعرض الأطفال للعنف، ووصلت نسبة المعاملات الحكومية الإلكترونية إلى ٩٥٪، وجميع أحياء المحافظة دخلت منظومة التحول الرقمي.

■ محور الشراكة (الهدف ١٧):

يُسجل الهدف ١٧ (الشراكة من أجل الأهداف) "تقدماً"، مدفوعاً بارتفاع عدد المشتركين في خدمات الإنترنت (أنظر: جدول ١).

تُظهر نتائج تقييم محاور أهداف التنمية المستدامة في بورسعيد صورة مزدوجة بين التقدّم والتراجع، ما يستدعي قراءة نقدية متأنية. فمن جهة، يبرز تقدّم ملموس في محاور الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين، والبنية التحتية الرقمية، وهو ما يعكس نجاح السياسات الحكومية في التركيز على الخدمات الأساسية والتحول الرقمي، وهي إنجازات مهمة تدعم رفاهية الأفراد وتعزز كفاءة المؤسسات.

لكن في المقابل، يكشف التراجع في القضاء على الفقر والجوع وارتفاع البطالة – خاصة بين النساء – عن خلل بنيوي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إذ لم تُترجم معدلات النمو أو مشاريع البنية التحتية إلى فرص عمل كافية أو تحسين فعلي لمستويات المعيشة. كما أن ثبات بعض المؤشرات، مثل عدم المساواة أو الحياة في البر، يوحي بغياب تدخلات نوعية تُحدث أثراً ملموساً. الأهم أن غياب البيانات في مجالات حيوية مثل المناخ والحياة البحرية يحد من القدرة على التخطيط الرشيد ويُضعف مصداقية التقييم.

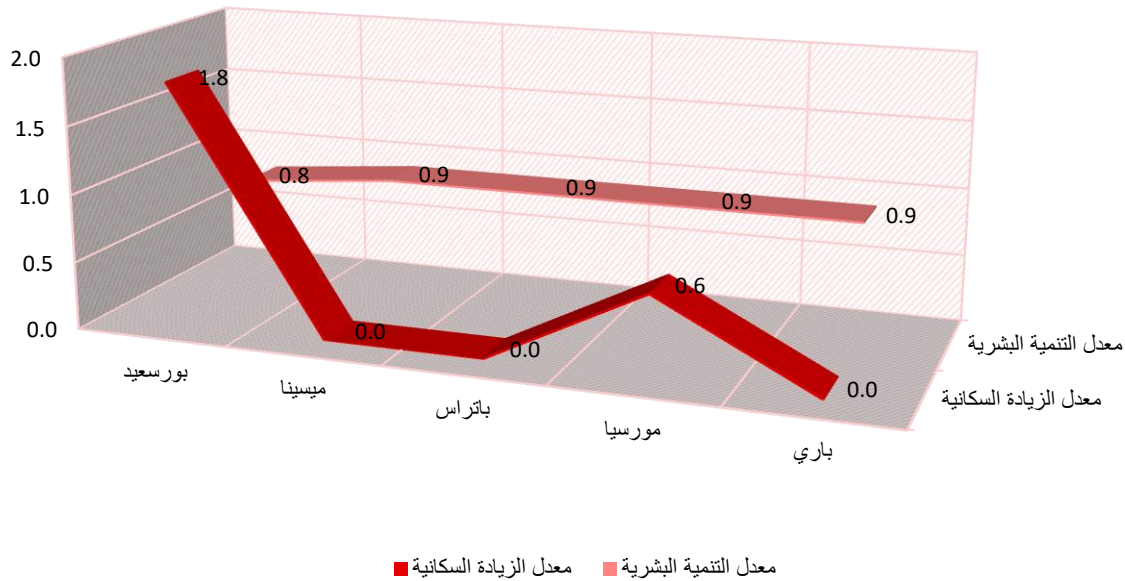
بالتالي، رغم النجاحات في مجالات الخدمات والتحول الرقمي، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في دمج العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية في صميم السياسات، بما يضمن ألا يبقى التقدم شكلياً أو محصوراً في قطاعات معينة، بل يمتد ليعالج جذور الفقر والبطالة ويعزز القدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية ولهذا سنحاول في الفصول التالية من هذا التقرير الموازي توسعة منظور المقارنة من أجل فهم أعمق لمعضلة التنمية المستدامة في محافظة بورسعيد الفريدة من نوعها.

٣| كيف نفهم الفجوة التنموية في محافظة بورسعيد وبالمقارنة مع من؟

حافظت محافظة بورسعيد على أفضل معدل تنمية بشرية في مصر منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى اليوم ومن الصعب أن نفهم الفجوة التنموية في المحافظة على ضوء مقارنتها مع باقي المحافظات المصرية. والحقيقة أن نشأة محافظة بورسعيد الفريدة من نوعها كمدينة أوروبية الطابع على رأس قناة السويس لا تجعل أمامنا بديل غير مقارنتها مع المدن الأوروبية لا سيما في بلدان جنوب أوروبا. خاصة مع تساوي بورسعيد مع تلك المدن من حيث المكانة الحضرية مما يجعل المقارنة معها أساس لفهم مشكلة الفجوة التنموية في المحافظة التي مازلت واعدة كما كانت منذ نشأتها غير العادية.

شكل ٤:

مقارنة معدلات التنمية البشرية والزيادة السكانية بين بورسعيد وبعض مدن جنوب أوروبا



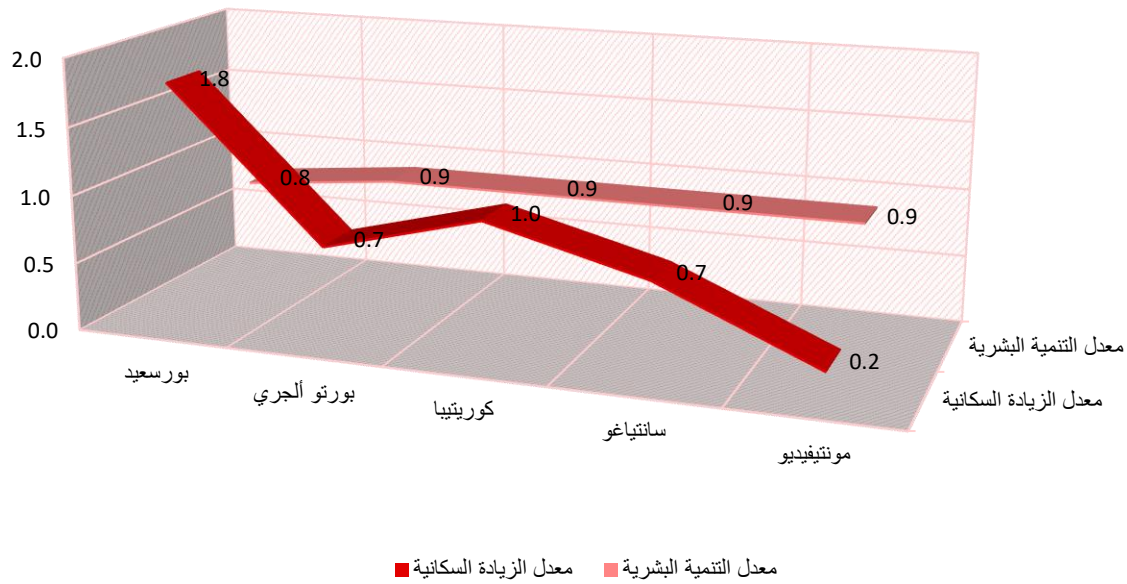
المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

وبمقارنة معدلات التنمية البشرية في بورسعيد مع بعض مدن جنوب أوروبا المختارة وهي: - ميسينا (إيطاليا)، باتراس (اليونان)، مورسيا (إسبانيا)، باري (إيطاليا) التي تتشابه مع بعض بورسعيد من حيث المكانة الحضرية وإجمالي عدد السكان من ٧٥٠,٠٠٠ إلى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة (أنظر: شكل ٤)، يتضح لنا أن كل هذا المدن تتفوق على بورسعيد في معدلات التنمية البشرية بشكل واضح مع ملاحظة أن سائر هذه المدن تتشارك مع بورسعيد في

التحديات التنموية مقابل العواصم أو المدن المركزية. ويمكننا ان نعزي ببساطة الفجوة التنموية بين تلك المدن محل المقارنة وبين بورسعيد إلى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في بورسعيد بشكل لافت عن معدلات زيادة السكان هذه المدن. والحقيقة ان هذا السبب في تقديرنا لا يكفي لتفسير الفجوة التنموية بين بورسعيد ومدن جنوب أوروبا خصوصا وان بورسعيد على عتبة الخروج من الانفجار السكاني او خرجت منه مؤخرا بالفعل.

شكل ٥:

مقارنة معدلات التنمية البشرية والزيادة السكانية بين بورسعيد وبعض مدن أمريكا الجنوبية



المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

تشير المقارنة بين بورسعيد وأربع مدن في أمريكا الجنوبية (بورتو ألجري، كوريتيبا، سانتياغو، مونتيفيديو) إلى تباين واضح في مؤشري التنمية البشرية والنمو السكاني. تأتي بورسعيد بمؤشر تنمية بشرية يبلغ ٠,٧٩٦، ما يضعها ضمن فئة "المرتفعة"، لكنها أقل من باقي المدن التي تتراوح مؤشرات التنمية البشرية فيها بين ٠,٨٤ و ٠,٨٩، وتندرج جميعها ضمن "المرتفعة جداً" (أنظر: شكل ٥).

من ناحية النمو السكاني، تسجل بورسعيد معدلاً أعلى من باقي مدن المقارنة إذ تبلغ نحو ١,٧٦٪ في حين تتراوح معدلات النمو في المدن الأمريكية الجنوبية بين ٠,٦٦٪ في بورتو ألجري و ٠,٩٥٪ في كوريتيبا، بينما تشهد مونتيفيديو ثباتاً ديموغرافياً أو انخفاضاً طفيفاً. ومع ذلك يبدو أن بورسعيد تسير في نفس طريق المدن الأمريكية الجنوبية من حيث تراجع مضطرد في النمو السكاني مما يجعل من أساليب التنمية في تلك المدن مصدر إلهام مؤكد لبورسعيد التي تتطلع للانطلاق نحو تحقيق تنمية بشرية "مرتفعة جداً" وهو ما يجعلنا في حاجة ماسة لاكتشاف أساليب

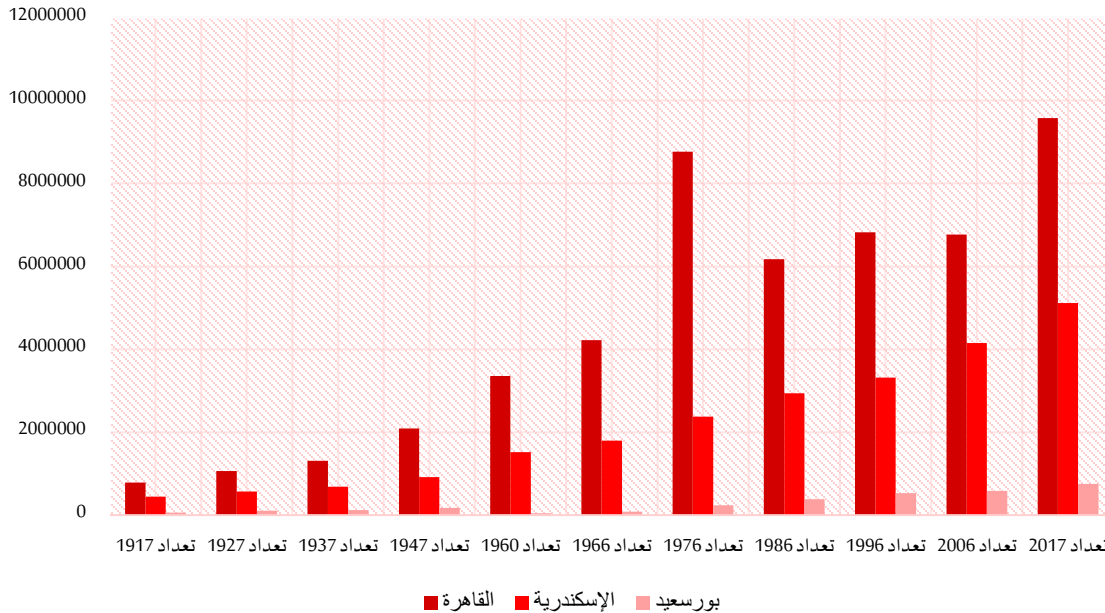
تحقيق اهداف التنمية المستدامة في تلك المدن لا سيما مدينة برتو ألجري البرازيلية التي تعرف منذ ثمانينيات القرن العشرين تجربة متميزة في التنمية من خلال أساليب المشاركة غير التقليدية او الديمقراطية التشاركية.

١-٣ الخروج من دائرة الانفجار السكاني: بورسعيد ومستقبل التنمية

لا شك أن أحد جوانب شخصيتها الاستثنائية وهو تراجع معدلات الزيادة السكانية فيها بالمقارنة بباقي المحافظات المصرية وعلاقة هذا الوضع الخاص الذي تتمتع به بورسعيد بقضايا التنمية والديمقراطية المحلية. والحقيقة لم تكن بورسعيد منذ ما يناهز قرن من الزمان على هذا الوضع، بالعكس لقد كانت ثالث أكبر مدينة مصرية حيث انتزعت هذا المكانة لأول مرة من المدن الداخلية الزراعية لتدفع بمدينة طنطا إلى المرتبة الرابعة والمحلة الكبرى إلى المرتبة الخامسة. صحيح أنها لم تبلغ في أوجها سنة ١٩١٧ سدس الإسكندرية ولا عشر القاهرة من حيث عدد السكان إلا انها كانت ثالث محافظة مصرية تمتعت بمجلس بلدي خاص بها بعد العاصمتين التقليديتين (أنظر: شكل ٦).

شكل ٦:

مقارنة اعداد السكان في بورسعيد مع الإسكندرية والقاهرة في الفترة من ١٩١٧: ٢٠١٧



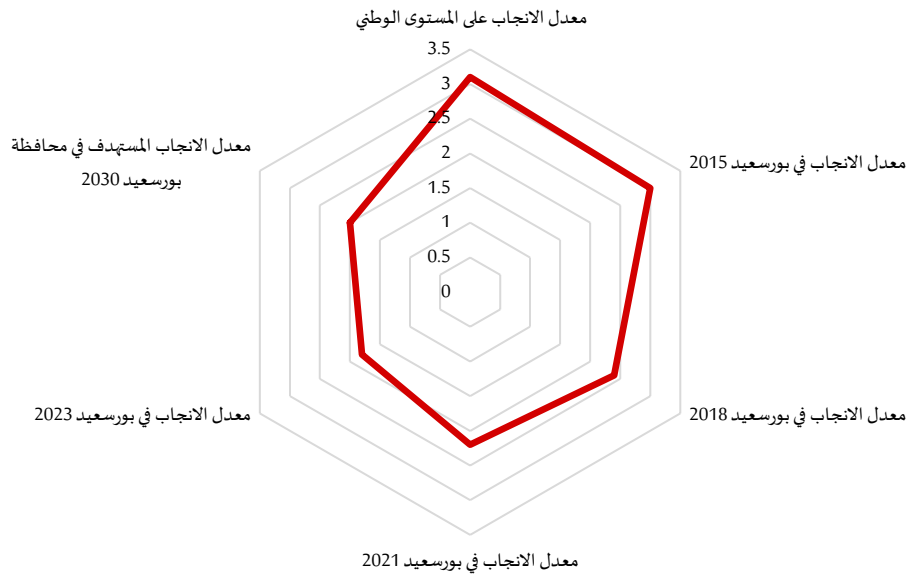
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠٢٤

ويعتبر جمال حمدان هو أول من لفت الانتباه لتراجع النمو السكاني في بورسعيد مفسراً ذلك بما سماه مشكلتها المزدوجة في الموقع والموضع، فبينما يفرض موضعها الضيق المحصور حدود صارمة على نموها العمراني يعرضها موقعها المتقدم والمعزول نسبياً عن الكتلة المعمورة لأخطار الاعتداء الخارجي (وهو ما حدث في حرب السويس المعروفة في مصر بالعدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، ونكسة ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣).

كان حمدان، يتساءل عن مستقبل بورسعيد السكاني ولم يدخر الزمن الإجابة عنا. لقد استمرت معدلات انخفاض اعداد السكان بالمقارنة بباقي المحافظات لدرجة ان هذا المعدل تراجع من ٢,٤ في سنة ٢٠١٥ إلى ١,٨ في سنة ٢٠٢٣ وهو معدل أقل من المستهدف وفق استراتيجية التنمية المستدامة أي رؤية مصر ٢٠٣٠، إذ كان يفترض أن تصل محافظة بورسعيد لمعدل إنجاب ٢ (طفلين لكل أمراه) في سنة ٢٠٣٠ أي بعد سبع سنوات كاملة (أنظر: شكل ٧).

شكل ٧:

مقارنة معدل الانجاب القومي وبمعدلات محافظة بورسعيد الفعلية والمستهدفة سنوات مختارة



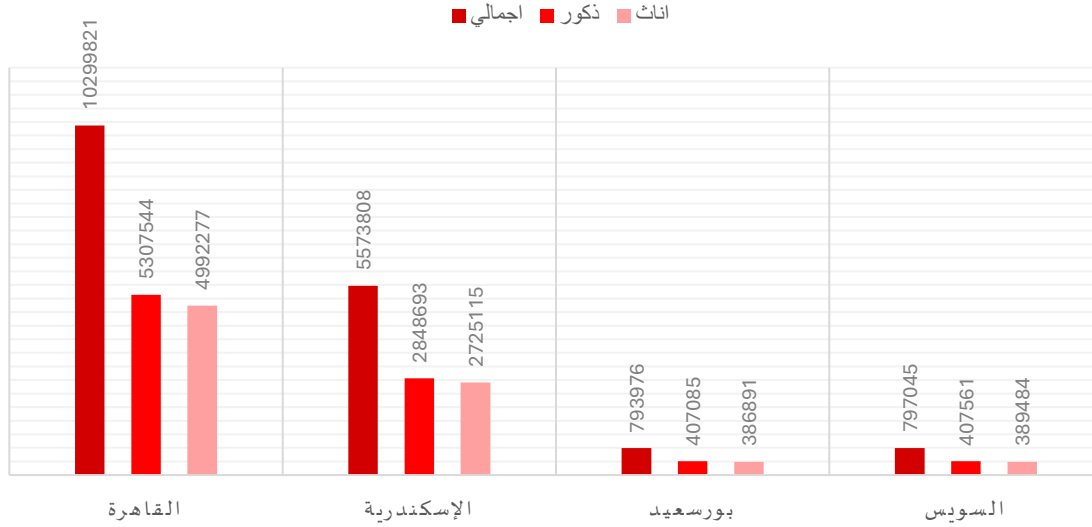
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠٢٤ & وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ٢٠٢٠

وهو ما يعني أن محافظة بورسعيد ستشهد في السنوات المقبلة تراجع فعلياً في اعداد سكانها لا تراجع نسبياً. وهذا الانخفاض في معدل زيادة السكان الذي يؤهلها لتحقيق معدلات تنمية بشرية قريبة من المعدلات التنموية البشرية في بلدان جنوب أوروبا. فانتقال من بورسعيد من ثالث أكبر مدينة لأكبر المحافظات الصغيرة أي المحافظات

الحدودية بالإضافة لمحافظة السويس (أنظر: شكل ٦) قبل أن تتنازل حتى عن هذه المرتبة الأخيرة لمحافظة السويس سنة ٢٠٢٣ (أنظر: شكل ٨، شكل ٩).

شكل ٨:

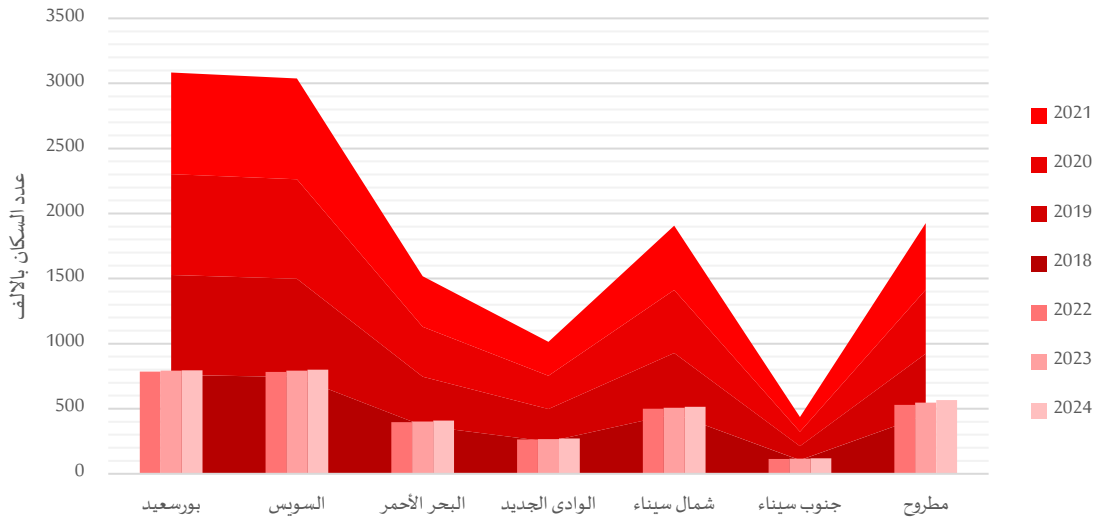
مقارنة اعداد السكان في المحافظات الحضرية حسب النوع سنة ٢٠١٧



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠٢٤

شكل ٩:

مقارنة أعداد السكان المحافظات الحدودية مع محافظتي بورسعيد والسويس سنوات ٢٠١٨:٢٠٢٤



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠٢٤

ومن وجهة نظر هذا التقرير، يعتبر الخروج من الانفجار السكاني أساس لمستقبل التنمية في بورسعيد. صحيح مازال معدل الزيادة السكانية في بورسعيد، يرتفع عن المعدلات المماثلة في مدن جنوب أوروبا وهو ما قد يسبب ضغط على تحقيق اهداف التنمية المستدامة من جوانب عديدة مثل العمر المتوقع عند الميلاد وعدد سنوات التعليم ومستوى دخل الاسر.. إلخ 'لا انه يظل مؤشر على الحيوية الديموغرافية، ولن يمثل عبئاً إذا جرى إدارة هذه الزيادة السكانية بطريقة استراتيجية. خاصة بالنظر لأن مدن جنوب أوروبا، تعاني من شيخوخة سكانية، وتستفيد من هذا الواقع لتوجيه استثمارات مركزة ترفع من مستوى التنمية، وهو ما يوسع الفجوة بينها وبين بورسعيد.

٢-٣ تفسير الفجوة التنموية بين بورسعيد وبعض مدن جنوب أوروبا

نميل في هذا التقرير، لتفسير الفجوة التنموية بين بورسعيد ومدن جنوب أوروبا من خلال مجموعة من العوامل البنيوية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت عبر العقود. فعلى رغم تشابه بورسعيد في العديد من الجوانب مع مدن جنوب أوروبا لا سيما من حيث الموقع الساحلي وعدد السكان والطبيعة الأنشطة الاقتصادية وتساويها معهم في المكانة الحضرية فان مسارات التنمية فصلتها بمسافة ملحوظة عن مدن جنوب أوروبا وهو ما نشير إليه بالفجوة التنموية. (أنظر: إطار ١).

فمن ناحية، لعبت البيئة المؤسسية والحكم المحلي دورًا حاسمًا في تنمية مدن جنوب أوروبا، رغم ما تعانيه من تهميش نسبي داخل دولها، إلا انها تعمل ضمن نظم حكم لامركزي يسمح بإدارة محلية مرنة، وتخطيط عمراني منظم، وموازنات محلية واضحة. في المقابل، تعتمد بورسعيد على نظام مركزي في التخطيط والتمويل، مما يضعف من استجابتها للاحتياجات التنموية المحلية، ويحد من قدرتها على الابتكار والاستثمار المستقل.

وكنتيجة لضعف الاستثمار في المرافق العامة المحلية مثل التعليم والصحة في بورسعيد، كانت مثل هذه الاستثمارات أكثر انتظامًا واستدامة في مدن جنوب أوروبا بفضل وجود أنظمة رعاية شاملة وتمويل عام مستقر. أن بورسعيد، رغم تحسنها النسبي، لا تزال تعاني من محدودية في جودة الخدمات الصحية والتعليمية، وتفاوت في توزيعها، مما ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية.

وبينما تلقت مدن مثل باتراس وباري دعمًا من الاتحاد الأوروبي لتحديث بنيتها التحتية وتطوير اقتصادها المحلي، فإن بورسعيد، على الرغم من كونها منطقة حرة، لم تستثمر بما يكفي في تنويع الاقتصاد أو تطوير المناطق غير

الساحلية، مما جعل التنمية تتركز في نطاق محدود دون شمولية وفي أمس الحاجة لتطوير البنية التحتية وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية.

إطار ٢:

الفجوة التنموية بين بورسعيد ومدن جنوب أوروبا التي تتشابه معها في المكانة الحضرية

تعود الفجوة التنموية بين مدينة بورسعيد ومدن جنوب أوروبا المتشابهة معها في المكانة الحضرية – مثل ميسينا (إيطاليا)، باتراس (اليونان)، مورسيا (إسبانيا)، وباري (إيطاليا) – إلى مجموعة من العوامل البنيوية والاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت عبر العقود. فعلى الرغم من تشابه هذه المدن من حيث الموقع الساحلي، وعدد السكان، والدور التجاري، فإن المسارات التنموية التي اتبعتها كل مدينة كانت مختلفة جذريًا. أولاً، البيئة المؤسسية والحكم المحلي تلعب دورًا حاسمًا. مدن جنوب أوروبا، رغم ما تعانيه من تهميش نسبي داخل دولها، تعمل ضمن نظم حكم لامركزي تسمح بإدارة محلية مرنة، وتخطيط عمراني منظم، وموازنات محلية واضحة. في المقابل، تعتمد بورسعيد على نظام مركزي في التخطيط والتمويل، مما يضعف من استجابتها للاحتياجات التنموية المحلية، ويحد من قدرتها على الابتكار والاستثمار المستقل. ثانيًا، الاستثمار في رأس المال البشري، مثل التعليم والصحة، كان أكثر انتظامًا واستدامة في مدن جنوب أوروبا بفضل وجود أنظمة رعاية شاملة وتمويل عام مستقر. في حين أن بورسعيد، رغم تحسينها النسبي، لا تزال تعاني من محدودية في جودة الخدمات الصحية والتعليمية، وتفاوت في توزيعها، مما ينعكس على مؤشرات التنمية البشرية. ثالثًا، البنية التحتية والتنمية الاقتصادية. بينما تلقت مدن مثل باتراس وباري دعمًا من الاتحاد الأوروبي لتحديث بنيتها التحتية وتطوير اقتصادها المحلي، فإن بورسعيد، على الرغم من كونها منطقة حرة، لم تستثمر بما يكفي في تنوع الاقتصاد أو تطوير المناطق غير الساحلية، مما جعل التنمية تتركز في نطاق محدود دون شمولية. رابعًا، الاستقرار السياسي والإداري والشفافية. الشفافية ونظم الرقابة في دول جنوب أوروبا، رغم التحديات، أكثر تطورًا مما هو عليه في مصر، حيث لا تزال البيروقراطية والفساد الإداري من العوائق الكبرى أمام التنمية الفعالة. والخلاصة، أن هذه الفجوة لا تعود إلى نقص الموارد أو الإمكانيات في بورسعيد، بل إلى اختلالات في التخطيط والإدارة والحوكمة، ويمكن تقليصها عبر إصلاحات مؤسسية واستثمار نوعي في البشر والمكان.

المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

ويلعب الاستقرار السياسي والإداري والشفافية. ونظم الرقابة دورًا محوريًا في تنمية مدن جنوب أوروبا، رغم التحديات، بينما في مصر بصفة عامة وهو ما ينطبق على بورسعيد، لا تزال البيروقراطية والفساد الإداري من العوائق الكبرى أمام التنمية الفعالة خاصة مع غياب المجالس الشعبية المحلية منذ سنة ٢٠١١ وهو ما أدى بشكل مباشر لضعف الرقابة على البيروقراطية الإدارية وانفراد المجالس التنفيذية والمحافظين على صناعة واتخاذ القرارات المحلية المؤثرة على جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والخلاصة، أن هذه الفجوة التنموية لا تعود إلى نقص الموارد أو الإمكانيات في بورسعيد، بل إلى اختلالات في التخطيط والإدارة والحوكمة، ويمكن تقليصها عبر إصلاحات مؤسسية واستثمار نوعي في تطوير قوى العمل البشرية وفي البنية التحتية وهو ما يدعونا للتفكير في تطوير استراتيجية متكاملة لسد الفجوة التنموية بين بورسعيد ومدن جنوب أوروبا المتساوية معها في المكانة الحضرية (أنظر: إطار ٢).

إطار ٣:

استراتيجية مقترحة لسد الفجوة التنموية بين بورسعيد ومدن جنوب أوروبا

لسد الفجوة التنموية بين مدينة بورسعيد ومدن جنوب أوروبا المتشابهة في المكانة الحضرية مثل ميسينا وإتراس ومورسيا وباري، لا بد من تبني استراتيجية شاملة تدمج بين الإصلاح المؤسسي، والتنمية البشرية، والنمو الاقتصادي المستدام، والتخطيط العمراني الذكي، وتعتمد على مشاركة فعالة من المجتمع المحلي والقطاع الخاص. أولاً، يجب البدء بالإصلاح المؤسسي وتعزيز اللامركزية. المركزية الإدارية تعيق قدرة المدن على الاستجابة السريعة للاحتياجات المحلية. لذا، يُقترح منح بورسعيد صلاحيات أوسع في التخطيط والتمويل والتنفيذ، على أن يتم ذلك ضمن إطار حوكمة محلية يضمن الشفافية والمساءلة، مع تعزيز قدرات الكوادر المحلية وتوفير الدعم الفني لها. كما يجب تحسين بيئة الاستثمار من خلال تقليل البيروقراطية وتحديث قوانين الاستثمار في المنطقة الحرة بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. ثانياً، الاستثمار المنتظم والمستمر في المرافق العامة المحلية يمثل حجر الزاوية في تطور قوى العمل البشرية. على المدينة أن تضع خطة عشرية لتطوير التعليم والصحة، تبدأ بتوسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس والمستشفيات، وتحسين جودة التعليم عبر تدريب المعلمين، وتحديث المناهج لتكون مرتبطة بسوق العمل، مع دعم التعليم الفني والتقني في تخصصات مثل اللوجستيات، الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات. في قطاع الصحة، يجب تحسين البنية التحتية للمستشفيات العامة، وتوفير وحدات رعاية أولية مجهزة في الأحياء ذات الكثافة السكانية، وتوسيع برامج التأمين الصحي. ثالثاً، من الضروري تنويع الاقتصاد المحلي. فرغم أن بورسعيد تملك ميناءً وموقعاً جغرافياً مميزاً، إلا أن اقتصادها لا يزال يتركز في التجارة والخدمات. يُنصح بإطلاق مناطق صناعية متخصصة (مثل الصناعات الخفيفة، التعبئة والتغليف، التكنولوجيا)، وربطها بمراكز تدريب ومؤسسات بحثية. كذلك، يمكن تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والرقمي، واستغلال الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء للمصانع والمباني العامة، مما يعزز الاستدامة ويخلق وظائف جديدة. رابعاً، يجب أن تعتمد بورسعيد على تخطيط عمراني ذكي ومستدام. يعني ذلك توسيع المدينة بشكل منظم، مع تطوير شبكات النقل العام وربطها بالمناطق الصناعية والسكنية، وتحسين المرافق الأساسية في الأحياء الطرفية، وتوفير مساكن ميسورة التكلفة. كما يُفضل تبني النماذج الأوروبية في استغلال الواجهات البحرية لإنشاء مناطق ترفيهية وسياحية، وهو ما يعزز من جودة الحياة وجاذبية المدينة للسكان والمستثمرين. خامساً، يجب تعزيز الشراكات الدولية مع مدن جنوب أوروبا نفسها عبر برامج "توأمة المدن" أو برامج تعاون تمويلها الاتحاد الأوروبي أو منظمات التنمية الدولية، وذلك لنقل الخبرات في مجالات الإدارة الحضرية، والتعليم، والطاقة، والنقل. وأخيراً، لا يمكن أن تنجح أي استراتيجيات دون مشاركة حقيقية من السكان والمجتمع المدني. فالتنمية المستدامة لا تُفرض من أعلى، بل تُبنى عبر حوار دائم، وشفافية في القرار، ووعي مجتمعي يشارك في رسم مستقبل المدينة. بهذه الرؤية الشاملة، يمكن لبورسعيد أن تضيق الفجوة التنموية مع نظيراتها الأوروبية، وتحقق نهضة محلية متكاملة تليق بموقعها وإمكاناتها.

المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

■ أولاً، البدء بالإصلاح المؤسسي وتعزيز اللامركزية:

تعيق المركزية الإدارية قدرة المدن على الاستجابة السريعة للاحتياجات المحلية. لذا، يُقترح منح بورسعيد صلاحيات أوسع في التخطيط والتمويل والتنفيذ، على أن يتم ذلك ضمن إطار حوكمة محلية يضمن الشفافية والمساءلة، مع تعزيز قدرات الكوادر المحلية وتوفير الدعم الفني لها. كما يجب تحسين بيئة الاستثمار من خلال تقليل البيروقراطية وتحديث قوانين الاستثمار في المنطقة الحرة بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

■ ثانياً، الاستثمار المنتظم والمستمر في المرافق العامة المحلية:

يمثل الاستثمار المنتظم والمستمر في المرافق العامة المحلية حجر الزاوية في تطور قوى العمل البشرية. على المحافظة أن تضع خطة عشرية لتطوير التعليم والصحة، من خلال التمويل المحلي تبدأ بتوسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس والمستشفيات، وتحسين جودة التعليم عبر تدريب المعلمين، وتحديث المناهج لتكون مرتبطة بسوق العمل، مع دعم التعليم الفني والتقني في تخصصات مثل اللوجستيات، الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات. في قطاع الصحة، يجب تحسين البنية التحتية للمستشفيات العامة، وتوفير وحدات رعاية أولية مجهزة في الأحياء ذات الكثافة السكانية، وتوسيع برامج التأمين الصحي.

▪ ثالثاً، تنويع الاقتصاد المحلي:

رغم أن بورسعيد تملك ميناءً وموقعًا جغرافيًا مميزًا، إلا أن اقتصادها لا يزال يتركز في التجارة والخدمات. يُنصح بإطلاق مناطق صناعية متخصصة (مثل الصناعات الخفيفة، التعبئة والتغليف، التكنولوجيا)، وربطها بمراكز تدريب ومؤسسات بحثية. كذلك، يمكن تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والرقمي، واستغلال الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء للمصانع والمباني العامة، مما يعزز الاستدامة ويخلق وظائف جديدة.

▪ رابعاً، تخطيط عمراني ذكي ومستدام:

يجب أن تعتمد بورسعيد على تخطيط عمراني ذكي ومستدام. يعني ذلك توسيع المدينة بشكل منظم، مع تطوير شبكات النقل العام وربطها بالمناطق الصناعية والسكنية، وتحسين المرافق الأساسية في الأحياء الطرفية، وتوفير مساكن ميسورة التكلفة. كما يُفضل تبني النماذج الأوروبية في استغلال الواحات البحرية لإنشاء مناطق ترفيهية وسياحية، وهو ما يعزز من جودة الحياة وجاذبية المدينة للسكان والمستثمرين.

▪ خامساً، تعزيز الشراكات الدولية مع مدن جنوب أوروبا نفسها:

يجب تعزيز الشراكات الدولية مع مدن جنوب أوروبا نفسها عبر برامج "توأمة المدن" أو برامج تعاون تمويلها الاتحاد الأوروبي أو منظمات التنمية الدولية، وذلك لنقل الخبرات في مجالات الإدارة الحضرية، والتعليم، والطاقة، والنقل. وأخيراً، لا يمكن أن تنجح أي استراتيجية دون مشاركة حقيقية من السكان والمجتمع المدني. فالتنمية المستدامة لا تُفرض من أعلى، بل تُبنى عبر حوار دائم، وشفافية في القرار، ووعي مجتمعي يشارك في رسم مستقبل المدينة. بهذه الرؤية الشاملة، يمكن لبورسعيد أن تضيق الفجوة التنموية مع نظيراتها الأوروبية، وتحقق نهضة محلية متكاملة تليق بموقعها وإمكاناتها.

٣-٣ من بورتو الجري إلى بورتو سعيد: درس تعزيز التنمية من خلال

الديمقراطية التشاركية

في نهاية القرن العشرين، أصبحت مدينة بورتو أليجيري في جنوب البرازيل رمزًا عالميًا لما يسمى بالموازنة التشاركية وهي آلية تقوم على إشراك المواطنين في صنع القرار، وتحديد أولويات الإنفاق العام، والتأثير المباشر على السياسات المحلية، بما في ذلك التخطيط العمراني. هذه التجربة الرائدة لم تعزز فقط الديمقراطية المحلية، بل ساهمت أيضًا في تحسين البنية التحتية والخدمات وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة، وفي بناء إحساس قوي بالمواطنة والانتماء (أنظر: إطار ٤).

إطار ٤:

تجربة بورتو أليجيري الملهمة فيما يتعلق بأساليب المشاركة غير التقليدية او الديمقراطية التشاركية

مدينة بورتو أليجيري هي عاصمة ولاية ريو جراند ديل سول Rio Grande del Sul البرازيلية التي يبلغ عدد سكانها نحو ١,٤ مليون نسمة والتي تحقق معدل دخل أعلى قليلاً من المعدلات الوطنية ونسب مشاركة سياسية أكثر من باقي البلاد. وتعتبر تجربة مدينة بورتو أليجيري Porto Alegre البرازيلية أكثر التجارب إلهاً بالنسبة لأي مجتمع يتطلع لتحولات ديمقراطية جذرية وسياسة لامركزية، حيث انطلقت تجربتها التشاركية مع فوز حزب العمال البرازيلي PTB اليساري الجديد، منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، بأغلبية مقاعد مجالسها المحلية ليدشن نظام الموازنة التشاركية Participatory Budgeting الذي يُمكن المواطنين من المشاركة في تحديد أوجه الإنفاق العام، من خلال مساهمتها في أعمال مجالس الأقاليم التي تعتبر المنتديات الرئيسية للمشاركة الشعبية، حيث يسمح بشكل كامل لأي مواطن بالمشاركة في النقاشات والتصويت على جدول أعمال هذا المجالس، التي تمارس دور الرقابة على التنفيذيين، كما تحدد الأولويات والمطالب الاجتماعية، ولقد حققت هذه التجربة قدر فائق من النجاح وسجلت مشاركة المواطنين في مجالس الإقليم معدلات مرتفعة وبمقارنة مجالس الأقاليم المفتوحة في بورتو أليجيري، التي يحق لها تحديد الأولويات الاجتماعية، بالمجالس المحلية في مصر، بالذات المجالس الأقل مستوى من مجالس المحافظات وهي مجالس منتخبة وفق قواعد الديمقراطية التمثيلية ولكنها لا تتمتع سوى بصلاحيات محدودة حتى بالنسبة لأقل المواضيع أهمية فيما يخص حياة المجتمع مما يجعلها مجالس غير قادرة على التعبير عنه إلا بقدر محدود جدًا ولهذا نجد أن هناك مبررات عقلانية ليس فقط لإعادة النظر في صلاحيات المجالس المحلية ونقل السلطات إليها، إنما أيضًا لتحويل نضال الحركات الإقليمية أو الجهوية الصاعدة من أجل إعادة هيكلة هذه المجالس وتغيير طريقة تشكيلها في اتجاه فتحها لجمهور المواطنين/الناخبين ليضطلعوا بأدوار مباشرة في صناعة واتخاذ القرارات المحلية والمداولة بشأن صلاحياتها.

المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

في المقابل، تعاني بورسعيد، من نموذج تنموي شديد المركزية يطمس مكانتها الجغرافية المتميزة وفرص النمو الاقتصادي فيها. فرغم كونها أحد المراكز الحضرية إلا أن التخطيط والتطوير العمراني فيها يجري بدن مشاركة سكان المدينة، ومنفصل عن احتياجاتهم اليومية. وبلغ هذا المسار ذروته في إنشاء مدينة جديدة تحت اسم "بورتو سعيد" غرب بورسعيد. حيث لا تُدار المدينة مسماها رسميًا مدينة "غرب بورسعيد" من قبل سلطات محلية منتخبة أو خاضعة لمساءلة سكانها، بل تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، أي السلطة المركزية في القاهرة، ما يكرّس الفجوة بين السكان وصنّاع القرار.

ما يُميز تجربة بورتو أليغري ليس فقط إشراك المواطنين في القرارات العمرانية، بل تحويلهم إلى فاعلين في صياغة مستقبل مدينتهم. أصبح الناس هناك قادرين على تحديد أولوياتهم: هل يحتاجون إلى مدارس؟ هل يطالبون بجداول؟ هل يفضلون تعبيد الطرق في أحياء بعينها؟ هذا النوع من التمكين لا ينتج فقط بيئة عمرانية أكثر عدالة، بل يبني علاقات ثقة بين الدولة والمواطن، ويجعل من الأخير طرفاً في معادلة التنمية.

أما في بورسعيد، فإن المشاريع العمرانية الكبرى، مثل مدينة "بورتو سعيد"، تنطلق من رؤية فوقية لا تعكس بالضرورة تطلعات أو احتياجات السكان. يتم تسويق المدينة الجديدة كحل للتكدس العمراني، أو كموقع للاستثمار العقاري الفاخر، لكن من دون مشاركة مجتمعية حقيقية، ومن دون مساءلة من السكان، ومن دون ضمانات لعدالة التوزيع أو لحماية النسيج الاجتماعي القائم.

جدول ٢:

مقارنة سياسات التخطيط والتطوير العمراني في بورسعيد وبورتو أليغري

بورسعيد / بورتو سعيد (مصر)	بورتو أليغري (البرازيل)
ألية التخطيط	فوقية، مركزية تصدر من السلطات التنفيذية
موقع اتخاذ القرار	مركزي (في القاهرة والهيئات العليا)
دور السكان	متلقون للسياسات / مستهلكون للخدمة
شكل التوسع العمراني	توسع أفقي تقوده الدولة عبر مشروع "بورتو سعيد"
صفة الساكن	زبون يشتري الخدمة أو الوحدة السكنية
	تشاركية، قائمة على مشاركة المجتمع المحلي محلي (بواسطة المواطنين والمجالس المنتخبة)
	فاعلون مشاركون في صياغة القرار
	توسع موجه بناءً على الاحتياجات المحلية
	مواطن يتمتع بحقوق ومسؤوليات

المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية، ٢٠٢٥.

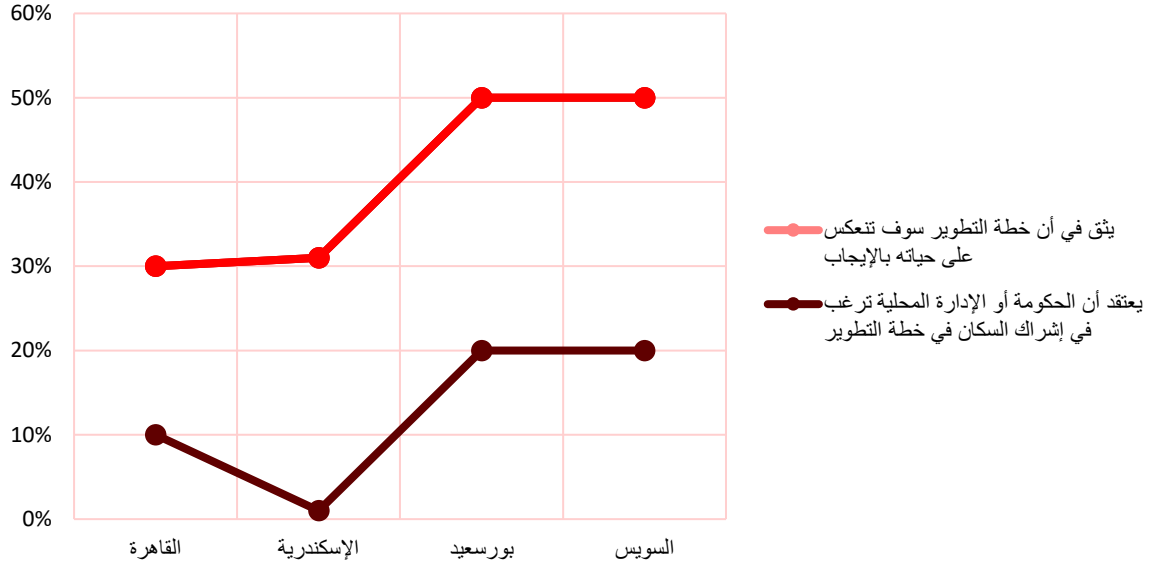
هنا تتحول العلاقة بين الفرد والمدينة من "مواطنة" إلى "زبائية". فالمقيم الجديد في "بورتو سعيد" على سبيل المثال لا يحصل على حقوقه بوصفه مواطناً مشاركاً في القرار، بل كمشتري لوحدة سكنية أو زبون لخدمات مدفوعة. وهذا، تصبح المدينة الجديدة أشبه بمشروع تجاري أكثر منها مجالاً عاماً مشتركاً. وينتقل مفهوم "المدينة" من كونه فضاءً مشتركاً تنتجه الجماعة إلى سلعة للاستهلاك..

الفرق الأساسي بين الحالتين يعود إلى طبيعة الدولة: ففي بورتو أليغري، سمح الدستور بتجربة ديمقراطية محلية، وربطت التخطيط بالمجتمع، واعترفت بقدرة الناس على إدارة شؤونهم. أما في بورسعيد، فإن الدولة ما تزال تحتكر القرار وتتركز في أحداث إصلاحات سياسية في اتجاه التحول للامركزية التي نص عليها الدستور المصري صراحة، وترى في التخطيط العمراني وسيلة للسيطرة والضغط، لا للمشاركة والتمكين.

النتائج واضحة: مشاريع مثل "بورتو سعيد" قد تحقق بعض مظاهر النمو الاقتصادي أو العمراني، لكن من دون جذور اجتماعية، ومن دون رأي السكان، تبقى هذه المشاريع عرضة للانفصال عن واقع الناس، ولخلق مدن فارغة من الحياة، مرتفعة التكاليف، ومنفصلة عن النسيج الحضري الأصيل.

شكل ١٠:

نسبة ثقة السكان في خطط التطوير العمراني او الحضاري بالمحافظات الحضرية



المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠١٩

وتنعكس هذه الأوضاع على رأي السكان في خطط التطوير التي قد تنزعهم من الإمكان التي عاشوا فيها عبر أجيال إذ يلاحظ أن ثقة السكان في خطط التطوير بالمحافظات الحضرية الأربعة وهي القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، والسويس منخفضة جداً ولا تزيد ٣٠٪ من السكان يعتقدوا في أن هذه الخطط قد تنعكس على حياتهم بالإيجاب، كما لا يعتقد الأغلبية العظمى من السكان أن الإدارة المحلية ترغب في إشراكهم بطريقة فعالة في صياغة خطط واهداف التطوير العمراني (أنظر: شكل ١٠).

ونري ضرورة أن تعدل الدولة عن سياسة ملكيتها للأرض المملوكة بحيث لا تسمح للسكان الحائزين بوضع اليد تملك الأرض المملوكة لها ملكية خاصة وألا تستبدل ملكيتهم محدودة النطاق (الصغيرة) بملكية المطورين العقاريين الكبيرة لبعض تلك الأراضي التي تمنحها الدولة له عادة بمقابل اقل من قيمتها السوقية وعلى حساب السكان الأصليين من خلال التهجير القسري كما حدث مع سكان قرية الديبة في بورسعيد تمهيداً لإطلاق مشروع بورتو سعيد، حتي في حالات قبول السكان لتعويضات من الدولة او المطورين العقاريين، وهو ما يرتبط بشكل

وثيق بتنفيذ آليات الديمقراطية المحلية وانتخاب المجالس الشعبية المحلية وتعزيز صلاحيتها بما يسمح للجماعات المحلية أن تتأخذ القرارات المؤثرة في حياتها.

والدرس الذي يمكن استخلاصه من المقارنة بين التجريبتين هو أن التخطيط العمراني لا يمكن فصله عن الديمقراطية. فالعمران ليس مجرد مبانٍ وطرق، بل هو علاقات اجتماعية، وحقوق، وذاكرة جمعية. وعندما يُدار من أعلى، يفشل غالبًا في تحقيق العدالة أو الاستدامة. لكن عندما يُشارك الناس في صياغته، يصبح أداة للتنمية الحقيقية، ومجالاً لتوطيد العلاقة بين الفرد والمكان.

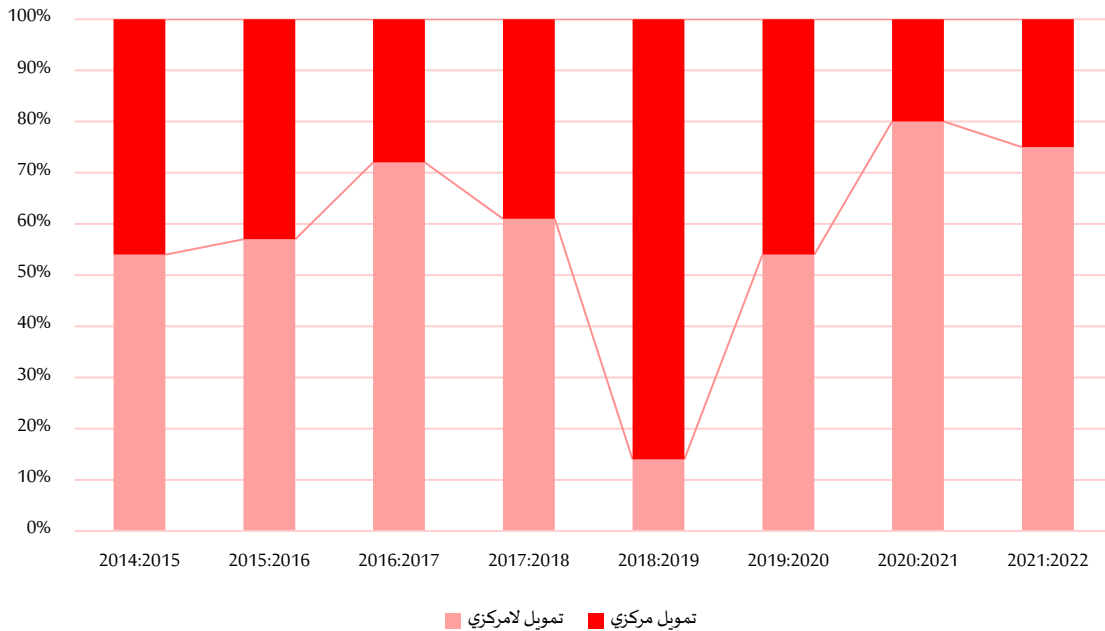
بورسعيد، بتاريخها العريق، تستحق أكثر من مجرد توسع عمراني نمطي. تحتاج إلى مشروع يربط التخطيط بالمجتمع، ويعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمواطن، ويحول الساكن من زبون في "مشروع سكني مسور" إلى شريك في صنع مدينة حية، عادلة، ومستدامة وهو ما لا يمكن تحقيقه من وجهة نظر هذا التقرير بدون توظيف أساليب المشاركة غير التقليدية أي الديمقراطية التشاركية من أجل تحقيق أهداف التنمية.

٤| تحليل الموارد المالية لمحافظة بورسعيد وعلاقتها بالتمثيل السياسي واللامركزية

طالما افتخرت محافظة بورسعيد في السنوات الأخيرة أنها تعتمد بشكل رئيسي على مواردها المالية الذاتية حيث بلغت هذه الموارد خلال في السنة المالية ٢٠٢١:٢٠٢٢ ما قيمته ٢,٧ مليار جنيه، لم تتجاوز الموارد المالية التي تقدمها الحكومة المركزية أي من الخزنة العامة للدولة خلال نفس الفترة المليار جنيه، بينما بلغ التمويل الذاتي - أي من مصادر محلية - شكل ما قيمته ٧٣٪ مقابل ٢٧٪ للتمويل المقدم من الخزنة العامة. ويفسر تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد لسنة ٢٠٢٣ هذا الارتفاع الكبير في الموارد الذاتية، بدءاً من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، إلى تعمق المحافظة في شراكاتها مع القطاع الخاص وتوسعها الكبير في البنية التحتية السياحية وإنشاء الأسواق وغيرها من المشروعات (أنظر: شكل ١١).

شكل ١١:

مقارنة مصادر التمويل المركزي واللامركزي لمحافظة بورسعيد خلال السنة المالية ٢٠٢١:٢٠٢٢



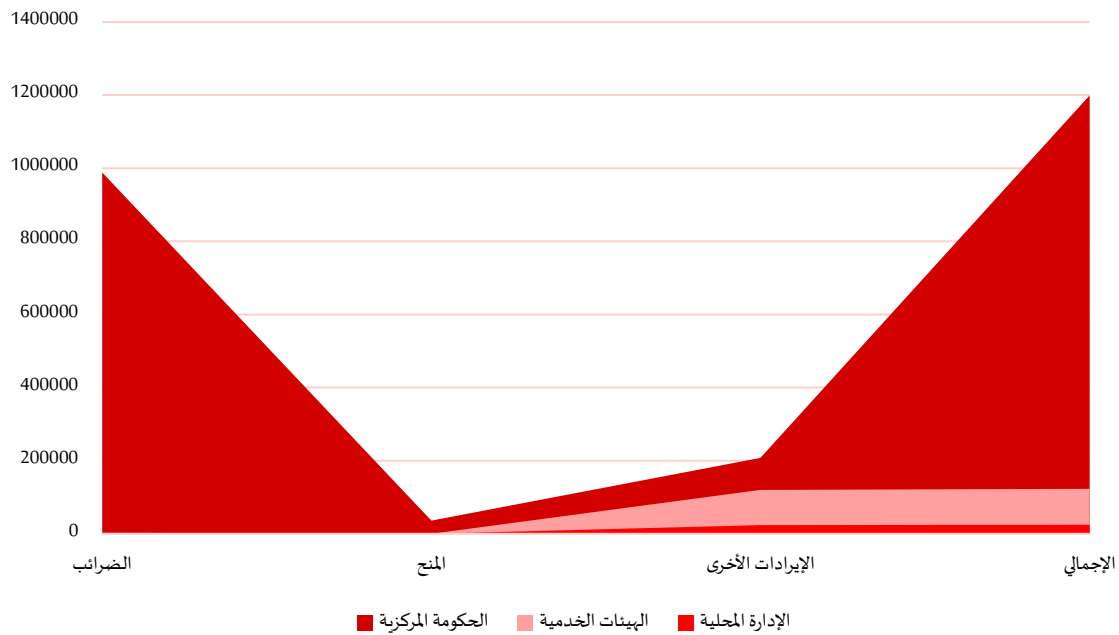
المصدر: تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد، ٢٠٢٣.

ويشير التقرير الأخير إلى أن إجمالي المصروفات بموازنة المحافظة للسنوات المالية ٢٠٢١:٢٠٢٢ و ٢٠٢٣:٢٠٢٢ قد بلغ حوالي ٢,٥٦ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٢,٦١ مليار جنيه في العام المالي السابق. تذهب الغالبية العظمى من

المصروفات إلى الباب الأول الخاص بالأجور وتعويضات العاملين (٢,٦٩٪) في العام المالي ٢٠٢٣:٢٠٢٢، بينما يأتي الباب السادس الخاص بالاستثمارات في المرتبة الثانية (١,١٧٪)، مما يعكس تطور المشروعات الاستثمارية وجهود تحديث البنية التحتية. بينما كان الإنفاق على الباب الرابع الخاص بالدعم والمنح والمزايا الاجتماعية هو الأقل (٠,٣٪)، مما يرجع إلى انخفاض معدلات الفقر في المحافظة حسب التقرير مع ملاحظة ارتفاع هذه المعدلات خلال نفس السنوات كما سنرى في الفصل التالي.

شكل ١٢:

مقارنة الإيرادات المالية بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والهيئات الخدمية خلال السنة المالية ٢٠٢٢:٢٠٢١



المصدر: وزارة المالية المصرية، ٢٠٢٣.

والحقيقة أن ارتفاع الإيرادات المالية لمحافظة بورسعيد من المصادر الذاتية أي المحلية لافلت للنظر إذ تظهر المقارن بين الإيرادات المالية لكل من الحكومة المركزية، والإدارة المحلية بشكل عام، والهيئات الخدمية خلال السنة المالية ٢٠٢١:٢٠٢٢ تفاوتًا كبيرًا في القدرة على تعبئة الموارد العامة بين هذه الكيانات الثلاثة، كما يُبرز ضعف التمويل الذاتي على المستوى المحلي مقارنة بسيطرة الحكومة المركزية على معظم الإيرادات العامة (أنظر: شكل ١٠).

حيث بلغ إجمالي إيرادات الحكومة المركزية نحو ١,٢ تريليون جنيه، وهو ما يمثل ما يزيد عن ٩٠٪ من إجمالي الإيرادات، وتصدرت الضرائب مصادر الدخل الحكومي المركزي بنحو ٩٨٨ مليار جنيه، أي حوالي ٨٢٪ من إجمالي

إيراداتها، تلهم الإيرادات الأخرى التي بلغت ٢٠٧. مليار جنيه، ثم المنح بقيمة ٣٦. مليار جنيه. مما يعكس اعتماد الموازنة العامة بشكل رئيسي على الضرائب كمصدر تمويلي رئيسي على عكس الإدارة المحلية التي مازالت إيراداتها الضريبية محدودة جدًا.

إذ في المقابل، تظهر الإدارة المحلية كأضعف الأطراف الثلاثة من حيث الموارد المالية، إذ لم تتجاوز إيراداتها ٢٤,٦ مليار جنيه فقط، منها ٨٠٦ ملايين جنيه فقط من الضرائب المحلية وهو ما يشير إلى ضعف القدرة المحلية على تحصيل ضرائب محلية أو امتلاك مصادر دخل مستقلة. بلغت الإيرادات الأخرى (مثل رسوم الخدمات) ٢٣,٨ مليار جنيه.

بشكل عام، تعكس هذه الأوضاع؛ مركزية شديدة في إدارة المالية العامة في مصر، مع ضعف واضح في التمويل المحلي، لا سيما في الضرائب المحلية، وهو ما يُضعف فرص تحقيق اللامركزية المالية الفعالة. ومن ثم، فإن تعزيز قدرة المحافظات على تعبئة مواردها المالية، وخاصة عبر تنمية الإيرادات الضريبية المحلية، يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق تنمية محلية مستدامة وتحقيق التوازن المالي بين المركز والمحافظات مما يجعل محافظة بورسعيد استثناء لافت كما أشرنا فيما سبق (أنظر: إطار ٥).

إطار ٥:

الإيرادات المالية للمحافظات وضعف إيرادات الضرائب المحلية واستثناء محافظة بورسعيد

تُعد الإيرادات المالية للمحافظات في مصر أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتعزيز مبدأ اللامركزية المالية والإدارية. ومع سعي الدولة نحو تطبيق اللامركزية بشكل أوسع، تظهر تحديات عديدة تتعلق بضعف قدرة المحافظات على توليد إيرادات محلية مستقلة، خاصة من الضرائب المحلية، التي تعتبر عنصراً مهماً في تمويل الخدمات والمرافق العامة على المستوى المحلي. ففي معظم المحافظات المصرية، ما تزال الإيرادات الضريبية المحلية تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات، وهو ما يحد من قدرة هذه المحافظات على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانها دون الاعتماد الكبير على التحويلات المركزية من الدولة. يتجلى هذا التفاوت بوضوح عند النظر إلى محافظة بورسعيد، التي تُعد نموذجاً استثنائياً نسبياً في الاعتماد على التمويل الذاتي، حيث بلغت نسبة إيراداتها من مصادر لا مركزية أو تمويل ذاتي نحو ٧٣٪ من إجمالي إيراداتها. هذا المؤشر يُبرز قدرة بورسعيد على تعبئة مواردها المحلية بكفاءة أعلى مقارنة بباقي المحافظات، من خلال تحصيل رسوم خدمات، وإيرادات أصول مملوكة للمحافظة، واستثمارات محلية ناجحة، وهو ما يتيح لها مساحة أوسع من الاستقلال المالي في التخطيط وتقديم الخدمات. في المقابل، تُعاني باقي المحافظات من ضعف في تنمية مواردها الذاتية، ما يجعلها تعتمد بشكل شبه كلي على المخصصات والتحويلات الحكومية من الموازنة العامة، وهو ما ينعكس سلباً على كفاءة تقديم الخدمات واستقلالية القرار المحلي. ويرتبط هذا الضعف بعدة عوامل، منها ضعف نظم التحصيل، وضيق القاعدة الضريبية المحلية، وعدم وجود حوافز للمحليات لتطوير مصادر دخلها. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لتعزيز اللامركزية المالية من خلال تطوير نظم الإيرادات المحلية، وتوسيع صلاحيات المحافظات في فرض وتحصيل بعض أنواع الضرائب والرسوم، وبناء قدرات الإدارة المحلية على التخطيط والرقابة المالية، بما يضمن توزيعاً أكثر عدالة للموارد، واستجابة فعالة لاحتياجات المواطنين على مستوى القاعدة.

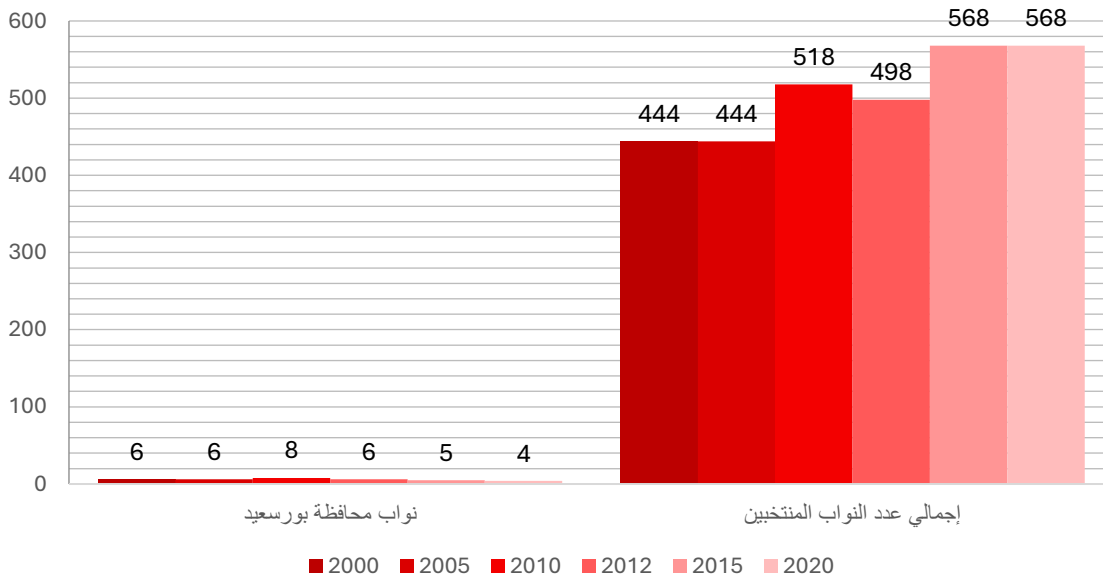
المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

حيث بلغت نسبة إيراداتها من مصادر لا مركزية أو تمويل ذاتي نحو ٧٣٪ من إجمالي إيراداتها. هذا المؤشر يُبرز قدرة بمحافظة بورسعيد على تعبئة مواردها المحلية بكفاءة أعلى مقارنة بباقي المحافظات، من خلال تحصيل رسوم خدمات، وإيرادات أصول مملوكة للمحافظة، واستثمارات محلية ناجحة، وهو ما يتيح لها مساحة أوسع من الاستقلال المالي في التخطيط وتقديم الخدمات. في المقابل، تُعاني باقي المحافظات من ضعف في تنمية مواردها الذاتية، ما يجعلها تعتمد بشكل شبه كلي على المخصصات والتحويلات الحكومية من الموازنة العامة، وهو ما ينعكس سلبًا على كفاءة تقديم الخدمات واستقلالية القرار المحلي.

وهو ما يجعل المحافظة مهيأة للتحويل للامركزية المالية بجدارة لا سيما وان المادة ١٧٦ من الدستور المصري المعدل سنة ٢٠١٤ تنص أن تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وتمكين الوحدات المحلية من توفير المرافق والخدمات، وتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز مواردها الذاتية. كما تنص المادة ١٨١ من الدستور نفسه على استقلال موازنات الوحدات المحلية وعلى رأسها المحافظات.

شكل ١٤:

مقارنة اعداد السكان في المحافظات الحضرية حسب النوع سنة ٢٠١٧



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ٢٠٢٤

وكما أن بورسعيد تعتبر أكثر المحافظات المؤهلة للانتقال للامركزية المالية فإنها تعتبر أكبر الخاسرين من النظام المركزي الشديد للمالية العامة في مصر ببساطة لأن مع تراجع وزنها السكاني النسبي عبر السنين أدى ذلك إلى

تراجع تمثيلها في المجالس النيابية وعلى رأسها مجلس النواب المصري. إذ خسرت محافظة بورسعيد نصف عدد نوابها في مجلس النواب خلال عشر سنوات فحسب نتيجة التطبيق الصارم لمبدأ التمثيل العادل للسكان وهو المبدأ الذي يطغى على مبدأ تمثيل المحافظات المنصوص عليه أيضاً في المادة ١٠٢ من دستور سنة ٢٠١٤ (أنظر: شكل ١٤).

وهو بطبيعة الحال يجعل تمثيل المحافظات الصغيرة أي المحافظات الحدودية بالإضافة لمحافظة بورسعيد والسويس لا يزيد عن ٠,٧٪ من المقاعد (أربع مقاعد) وهو يزيد بشكل متفاوت عن نسبة سكان المحافظات الحدودية ويتساوى تماماً مع نسبة سكان بورسعيد والسويس مما يعني أن المحافظتين الأخيرتين لا تستفيدان مطلقاً من مبدأ تمثيل المحافظات.

وهو ما يعود بنا للأهمية القصوى لتأسيس غرفة تشريعية ثانية (مجلس شيوخ) تحظى فيها المحافظات بتمثيل متساوي بغض النظر عن نسبة سكانها حتى لا يتحول تمثيل المحافظات الصغيرة إلى مجرد زخرف تجميلي غير مؤثر في عملية التشريع والرقابة على الحكومة المركزية وهو الواقع الذي تعاني منه محافظتي بورسعيد والسويس أكثر من غيرهما من المحافظات.

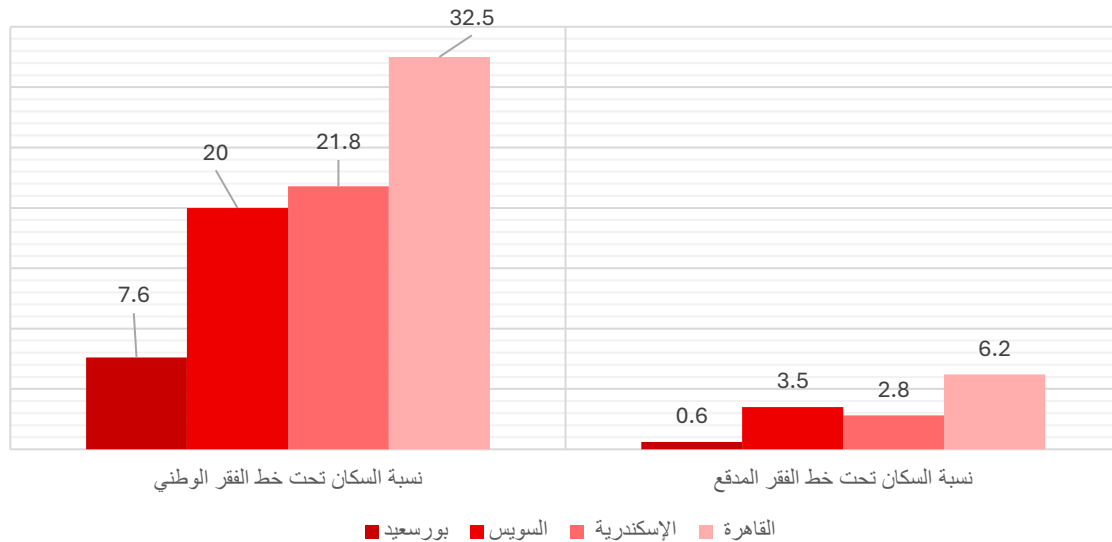
وبالذات بورسعيد التي تبلغ تمويلاتها الذاتية نسبة ٧٥٪ من استخدامات ميزانيتها المحلية إذ ليس من المستساغ ألا تتمتع بنظام لامركزي واسع الصلاحيات يسمح لجماعتها المحلية - في ظل تضائل تمثيلها السياسي في المؤسسات المركزية - بأن تسيطر على القرارات التي تمس مصالحها ويسمح لها بفرض ضرائب محلية لتتمكن المحافظة من إطلاق برامج حماية اجتماعية خاصة مع ارتفاع وتيرة الفقر في المحافظة كنتيجة مباشرة لتبعات السياسية الاقتصادية المركزية.

٥| ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة في محافظة بورسعيد

كانت نتائج مؤشر السكان تحت خط الفقر في سنة ٢٠١٨ عندما نشر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء آخر تقاريره عن الدخل والانفاق تظهر انخفاض نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني إلي أدني مستوياتها في محافظة بورسعيد حيث تبلغ ٧,٦٪ من السكان بينما تبلغ هذه النسبة على المستوى الوطني ٣٢,٥٪ من السكان وفي العاصمة تبلغ ٣١,١٪ من السكان ورغم انخفاض نسبة الفقراء في محافظتي السويس والإسكندرية بالترتيب إلا أن هذا النسبة مازالت أكثر من ضعف في السويس ونحو ضعفين في الإسكندرية. وبالنسبة للسكان تحت خط الفقر المدقع في بورسعيد فتبلغ نسبتهم ٠,٦٪ فحسب وتبلغ في القاهرة أكثر من عشر أضعاف هذه النسبة (أنظر: شكل ١٥).

شكل ١٥:

مقارنة نسب الفقر والفقر المدقع في المحافظات الحضرية سنة ٢٠١٨



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨.

إلا أن تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣، يظهر ارتفاع نسبة السكان (الاسر) تحت خط الفقر الوطني معتمداً على نشرات مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظتي بورسعيد والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - وهي إحصاءات لم يسبق نشرها - إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه قبل خمس سنوات فحسب. إذ بلغت نسبة الفقر ١٦,١٪ من السكان سنة ٢٠٢٢ (أنظر: جدول ٤).

جدول ٤:

مؤشرات جهود هدف القضاء على الفقر خلال الفترة من ٢٠١٥:٢٠٢٢

المؤشر	المؤشر على المستوى الوطني				سنوات القياس على المستوى المحلي	مصدر البيانات
	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠٢٢		
نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني %	٢٩,٧	٦,٧	٧,٦	١٦,١		الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة				١٢٦٤٦		مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة بورسعيد

المصدر: تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد، ٢٠٢٣.

إطار ٦:

الدور التاريخي لصندوق المنطقة الحرة ببورسعيد في الحماية الاجتماعية

يُعدُّ صندوق المنطقة الحرة ببورسعيد أحد الآليات المالية الخاصة التي نشأت في سياق خصوصية الوضع الاقتصادي والإداري للمحافظة منذ إعلانها منطقة حرة عام ١٩٧٦ بقرار جمهوري. يقوم الصندوق على أساس قانوني يتمثل في القوانين والقرارات المنظمة لنظام المناطق الحرة، وخاصة القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية، التي أتاحَت تخصيص نسبة من عوائد النشاط الاقتصادي بالمنطقة الحرة لصالح صندوق يُدار محلياً، ويُوَجِّه للإنفاق على مشروعات خدمية وتنموية، بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية. ومن أبرز أوجه هذا الدور ما يُعرف بـ "بدل المنطقة"، وهو مخصص مالي يُصرف للعاملين بالمحافظة وأجهزتها، وكذلك لأصحاب المعاشات من العاملين السابقين، كنوع من التعويض عن ارتفاع تكاليف المعيشة الناتجة عن طبيعة النشاط التجاري والحر في بورسعيد. وقد شكّل هذا البديل مصدر دخل إضافي ثابت للأسر، مما عزز قدرتها على مواجهة أعباء الحياة اليومية. إلى جانب ذلك، اضطلع الصندوق بمسؤوليات واسعة في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية للفقراء والمحرومين، حيث ساهم في تمويل مشروعات علاجية ودعم المستشفيات والمراكز الصحية بالأجهزة والمستلزمات، إضافة إلى تقديم إعانات مالية أو عينية للأسر الأكثر احتياجاً، ودعم المبادرات المجتمعية والخيرية. كما تدخل الصندوق في حالات الكوارث أو الأزمات الاقتصادية، بتوفير مساعدات عاجلة للفئات المتضررة. هذا الدور يجعله أشبه بآلية تمويل محلية مستقلة نسبياً عن الموازنة العامة للدولة، ما أتاح له سرعة التدخل وتوجيه الموارد مباشرة للاحتياجات الملحة. وتكمن أهمية الصندوق في كونه نموذجاً لتطبيق اللامركزية المالية في مصر، إذ تُحصَل موارده من داخل بورسعيد وتُدار محلياً، بما يحقق قدراً من الاستقلال المالي، ويمكّن من صياغة سياسات دعم اجتماعي تتلاءم مع الواقع المحلي. ومع ذلك، فقد تأثر دوره بتراجع عوائد المنطقة الحرة في السنوات الأخيرة نتيجة تغير السياسات الجمركية والتجارية، وهو ما انعكس على حجم المزايا التي يقدمها، بما في ذلك بدل المنطقة. ومع ذلك، يظل الصندوق شاهداً على مرحلة كان فيها الاقتصاد المحلي أداة مباشرة لتمويل الحماية الاجتماعية، ومثالاً على إمكانية توظيف الموارد المحلية في تحسين معيشة المواطنين، خاصة في المدن ذات الطبيعة الاقتصادية المميزة مثل بورسعيد.

المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

ومع انخفاض الانفاق على الحماية الاجتماعية الذي يكاد أن يكون محصوراً في برنامج تكافل وكرامة وهو مبادرة مركزية للحماية الاجتماعية ومساعدة الفقراء والذي لا يستفيد منه إلا نحو ١٢ ألف فقط لا غير من سكان محافظة بورسعيد مما لا يتناسب مع ارتفاع معدلات الفقر في المحافظة. ولا تقدم المحافظة برامج حماية اجتماعية محلية الطابع باستثناء ما يتيح صندوق المنطقة الحرة من بدل المنطقة الحرة للعاملين بالقطاع الحكومي وأصحاب المعاشات لمواجهة ارتفاع تكلفة المعيشة وهو البديل الذي تراجعت أهميته وتأثيره بالنظر لانخفاض القوة الشرائية للجنة المصري مع موجات التضخم العاتية خلال السنوات العشرة الأخيرة.

ولا شك أن محافظة تعتمد بالأساس على مصادر تمويل ذاتية مثل بورسعيد سيكون مطلوب منها إطلاق برنامج حماية اجتماعية محلية التمويل للعمل على تحقيق هدف القضاء على الفقر والحرمان في المحافظة وسوف تتعزز هذه الجهود بشدة إذ سمح للمحافظة بفرض ضرائب محلية توجه لسد الفجوة بين الأحياء والمناطق السكنية المختلفة عن طريق الاستثمار المباشر في تحسين جودة الحياة أو ما يطلق عليه رفع كفاءة المناطق السكنية من خلال تعزيز المرافق والتطوير الحضري.

جدول ٥:

مؤشرات جهود هدف القضاء على الجوع خلال الفترة من ٢٠٢١:٢٠١٤

المؤشر	المؤشر على المستوى الوطني	سنوات القياس على المستوى المحلي	مصدر البيانات
	٢٠٢٠	٢٠١٤	٢٠١٥
نسبة السكان الذين يعانون من نقص السعرات الحرارية %		١٧,٥	١٧,٥
الطول بالنسبة للعمر أو التقزم %	١٧,٥	١٠,٩	٦,٧
انشار الأنيميا بين الأطفال %		١٢,٦	٣٦,٩
انشار الوزن الزائد للأطفال أو السمنة %		٥,٧	١٣,٤
بحث الدخل والانفاق ٢٠١٥			
المسح السكاني للأسرة المصرية			
٢٠٢١			
السابق			
السابق			

المصدر: تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد، ٢٠٢٣.

وتثير مشورات جهود هدف القضاء على الجوع المزيد من الشكوك حول فاعلية جهود تحقيقه لا سيما مع ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص السعرات الحرارية إلى ١٧,٥٪ من السكان مع ملاحظة ان هذه البيانات غير محدثة ومر عليها نحو عقد كامل. ورغم انخفاض نسبة التقزم من ١٠,٩٪ إلى ٦,٧٪ من السكان إلا ان ارتفاع معدل

انتشار الانيميا إلى ٣٦,٩٪ من السكان وارتفاع معدل الوزن الزائد بين الأطفال إلى ١٣,٧٪ من السكان وهو ما يعكس فداحة الازمة الاقتصادية وكلفتها الاجتماعية الهائلة. ولا شك أن العرض البارد لهذه البيانات في تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد ٢٠٢٣ يعتبر أحد أبرز أوجه النقد لهذا التقرير الذي يبدو وكأنه لا يكثرث لهذه الأوضاع او على الأقل لا يوفيها حقها.

ورغم وجود تحسن طفيف في بعض أوضاع ذوي الاعاقة على خلفية جهود الحد من عدم المساواة إذ يظهر التقرير جهود المحافظة المتمثلة في ارتفاع نسبة تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة إلى إجمالي التعيينات الحكومية السنوية من الرجال إلى ١,٥٪. ونسبة المعينين من ذوي الإعاقة من الإناث ١,٩٪ إلا أن هذه النسبة مازالت أقل من المستهدف المنصوص عليه في نظام الخدمة المدنية وهو نسبة ٥٪ من إجمالي العاملين بالخدمة المدنية سواء في الحكومة المركزية او الإدارة المحلية.

إطار ٦:

عدم المساواة والفوارق بين الجنسين في محافظة بورسعيد

تشهد محافظة بورسعيد، على الرغم من مكانتها الاقتصادية الخاصة كميناء ومركز تجاري، استمراراً لظاهرة عدم المساواة والفوارق بين الجنسين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية. تتجلى هذه الفجوة أولاً في سوق العمل، حيث تظل معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة أقل بكثير مقارنة بالرجال، نتيجة لتداخل عدة عوامل مثل الأدوار الاجتماعية التقليدية، وضعف الفرص المتاحة للنساء في القطاعات الاقتصادية ذات الدخل المرتفع، وتركزهن في وظائف منخفضة الأجر أو في القطاع غير الرسمي. كما أن الفجوة في الأجور لا تزال قائمة، إذ تحصل النساء غالباً على رواتب أقل من نظرائهن الرجال حتى عند أداء نفس العمل، وهو ما يحد من استقلاليتهم الاقتصادية ويزيد من تبعيتهن المالية. على الصعيد التعليمي، ورغم أن معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي في بورسعيد مرتفعة نسبياً، إلا أن الفجوة تبدأ في الظهور مع التوجه نحو التعليم الفني أو الجامعي، حيث تميل الإناث إلى اختيار تخصصات تقليدية أقل ارتباطاً بسوق العمل الحديث، مما يقلل من فرصهن في الحصول على وظائف ذات رواتب مجزية. وتلعب الموروثات الثقافية والاجتماعية دوراً محورياً في ترسيخ هذه الأنماط، إذ لا تزال بعض الأسر تضع قيوداً على خروج الفتيات للعمل أو الدراسة خارج المحافظة. أما على المستوى الصحي والاجتماعي، فتواجه النساء تحديات تتعلق بالحصول على خدمات صحية شاملة، خاصة في مجالات الصحة الإنجابية، بالإضافة إلى ضعف البرامج الموجهة خصيصاً لتمكين المرأة أو دعمها في مواجهة العنف الأسري والمجتمعي. ورغم وجود بعض المبادرات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى لتقليص هذه الفجوة، إلا أن أثرها ما زال محدوداً بسبب نقص التمويل وضعف التنسيق المؤسسي. تعكس هذه الفوارق بين الجنسين في بورسعيد حاجة ملحة إلى تبني سياسات أكثر شمولاً تراعي البعد الجندي، مثل توفير فرص تدريب وتأهيل مهني للنساء في القطاعات الواعدة، وضمان المساواة في الأجور، وتعزيز التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة في التنمية. فسد الفجوة بين الجنسين لن يسهم فقط في تحسين أوضاع النساء، بل سيعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة ككل.

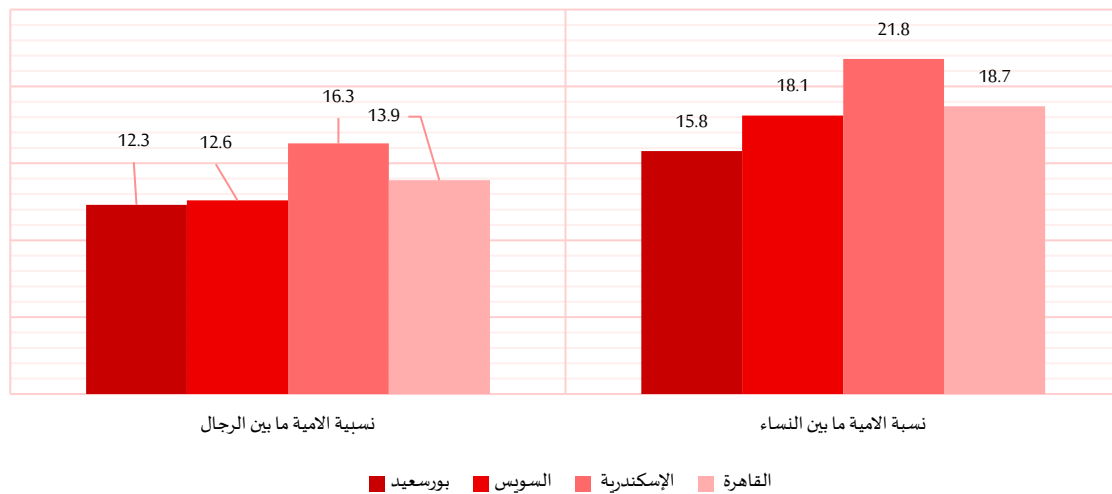
المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٥

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين يركز تقرير المراجعة الطوعية للمحافظة بورسعيد عن انخفاض في معدلات العنف ضد النساء على سبيل مثال حسب المسح الصحي للأسرة المصرية انخفضت نسبة النساء في الفئة العمرية من ١٥:٤٩ سنة اللاتي تعرضن للعنف الزوجي من ٢٥,١٪ سنة ٢٠١٤ إلى ١٤,٢٪ سنة ٢٠٢١. كما انخفضت نسبة النساء من نفس الفئة العمرية اللاتي تعرضن لعنف جنسي من ٧,٧٪ سنة ٢٠١٤ إلى ٢,١٪ سنة ٢٠٢١. ولا شك ان هذه المؤشرات الإيجابية تعكس تحسن ملحوظ في أوضاع النساء.

إلا أن محافظة بورسعيد تعاني مازلت تعاني من ظاهرة عدم المساواة والفوارق بين الجنسين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لتداخل عدة عوامل مثل الأدوار الاجتماعية التقليدية، ومستوى التعليم والفرص المتاحة في سوق العمل حاجة ملحة إلى تبني سياسات أكثر شمولاً تراعي البعد الجندري، مثل توفير فرص تدريب وتأهيل مهني للنساء في القطاعات الواعدة، وضمان المساواة في الأجور، وتعزيز التوعية المجتمعية بأهمية دور المرأة في التنمية. فسد الفجوة بين الجنسين لن يسهم فقط في تحسين أوضاع النساء، بل سيعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية (أنظر: إطار ٦).

شكل ١٥:

مقارنة نسب الأمية حسب النوع في المحافظات الحضرية سنة ٢٠١٧



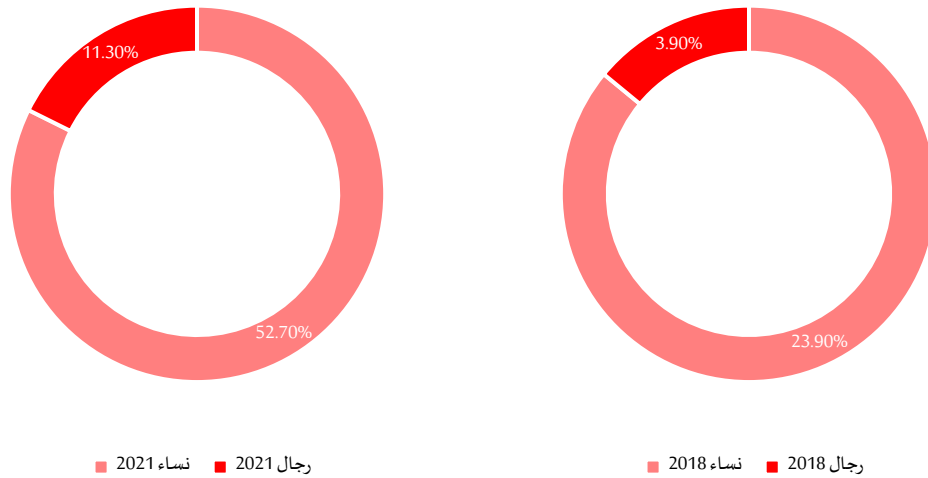
المصدر: تقرير التنمية البشرية-مصر، ٢٠٢١

مع ذلك هناك مؤشرات أخرى تعكس بطريقة أوضح حجم الفجوة بين الجنسين؛ فعلى سبيل المثال وبالرغم من أن محافظة بورسعيد تسجل أقل معدلات الأمية بالمقارنة بباقي المحافظات في مصر بما في ذلك المحافظات الحضرية وتتفوق في ذلك على العاصمتين التاريخيتين لمصر إلا ان هناك فوارق بين الجنسين مازالت ملحوظة إذ

تبلغ نسبة النساء اللاتي لا يجدن الكتابة والقراءة ١٥,٨٪ من النساء وتنخفض إلى ١٢,٣٪ من الرجال فحسب مما ينتج عن زيادة نسبة التسرب من التعليم بين النساء عن نفس النسبة ما بين الرجال (أنظر: شكل ١٥).

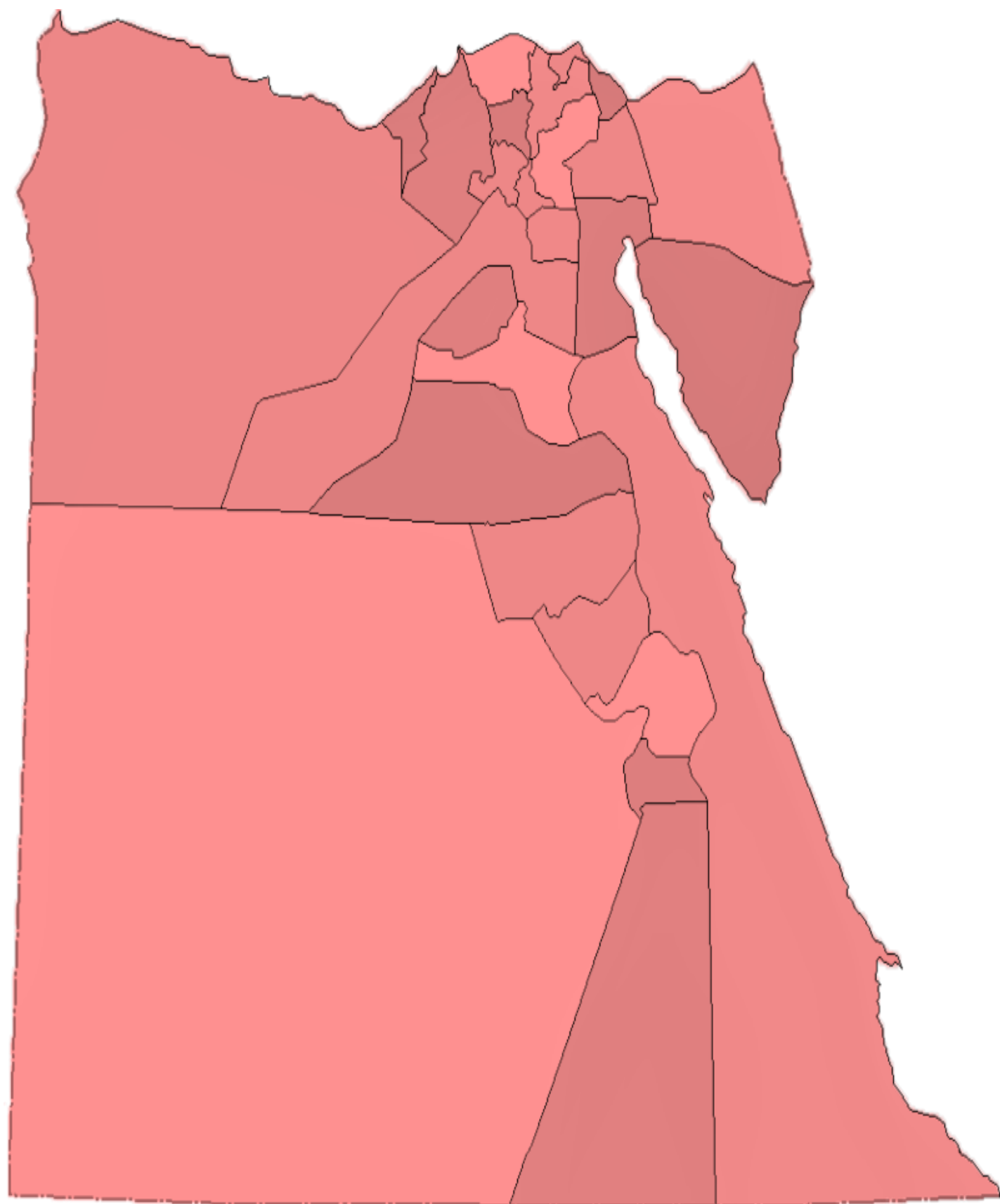
شكل ١٦:

مقارنة نسب البطالة حسب النوع في محافظة بورسعيد سنة ٢٠٢١، ٢٠٢٨



المصدر: تقرير المراجعة الطوعية لمحافظة بورسعيد، ٢٠٢٣

والحقيقة ان معدلات البطالة ما بين النساء في محافظة بورسعيد بلغت نسبة ٥٢,٧٪ سنة ٢٠٢١ وهي نسبة بالغة الارتفاع وتعكس فداحة عدم المساواة بين الجنسين بمقارنتها مع نسبة البطالة في سنة ٢٠١٨ مع نسبة البطالة ما بين الرجال في محافظة بورسعيد التي لا تتجاوز ١١,٣٪ في نفس السنة وحتى بالمقارنة مع نسبة البطالة ما بين النساء على المستوى الوطني والتي تبلغ ١٦٪ في نفس السنة. ومن وجهة نظرنا تعتبر أزمة البطالة في بورسعيد نتيجة مباشر لعدم توافر فرص العمل اللائق كنتيجة لضعف التنوع الاقتصادي في المحافظة وتراجع ازدهارها (أنظر: شكل ١٦).

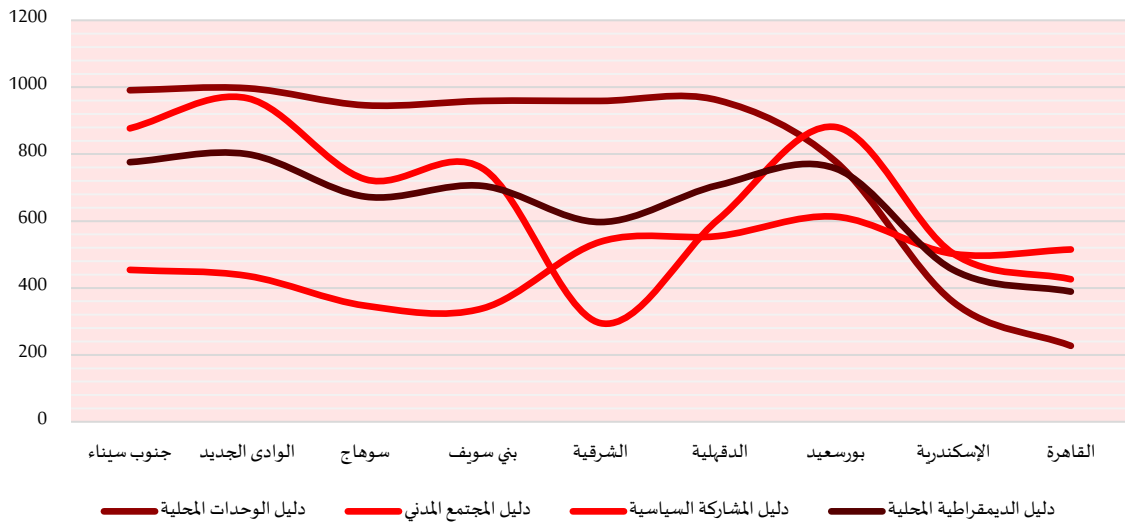


٦ | دليل الديمقراطية المحلية وجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هل تؤثر الديمقراطية المحلية بأشكْلِها التقليدية والتشاركية على جهود التنمية المستدامة؟ يهدف دليل الديمقراطية المحلية إلى قياس إمكانية أو قدرة المجتمعات المحلية على المساهمة في صناعة واتخاذ القرارات التي تمس حياتها من خلال منهجية إمبريقية بما يتيح إجراء المقارنة ما بين المحافظات المختلفة ويمكن أن تستخدم نفس المنهجية لإجراء مقارنات ما بين البلدان المختلفة إذا توافرت البيانات الكمية اللازمة. رغم هذا لا يهدف الدليل إلى قياس شدة ترابط الجماعات المحلية والمجتمع المدني أو تأثير المشاركة بالانتخابات المحلية، ومن ثم هو لا يستخدم لمقارنة فاعلية الإدارة المحلية بالمحافظات إلا من الناحية الديمقراطية كإمكانية (أنظر: شكل ١٧).

شكل ١٧:

مقارنة نتائج دليل الديمقراطية المحلية في بعض المحافظات المختارة ٢٠٢٠



المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٠

إذ لا يقيس الدليل كفاءة المرافق العامة المحلية التي تقدم الخدمات العامة لجمهور المنتفعين بها لأن قياس تلك الفاعلية مرهون بتفضيلات المنتفعين بها وهو القياس الذي لا تتاح بشأنه بيانات مسحية كافية، خاصة وأن البيانات المتاحة بشأن المرافق العامة لا تأخذ بعين الاعتبار التمييز ما بين المرافق العامة التابعة للإدارة المحلية وتلك التابعة لسلطات مركزية. كذلك يصعب قياس درجة فاعلية منظمات المجتمع المدني والروابط الطوعية على المستوى المحلي لعدم توافر البيانات اللازمة لإجراء مثل هذا القياس.

ومن ثم لا يمكننا استنتاج ان محافظة الوادي الجديد صاحبة المركز الأول في دليل الديمقراطية المحلية لديها إدارة محلية ومجتمع مدني أكثر فاعلية، بكثير من محافظة القاهرة التي تحتل المركز الأخير. ولكن الاستنتاج السائغ من هذه المقارنة هو ان المجتمعات المحلية بمحافظه جنوب سيناء أكثر ارتباطاً بالإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني ولديها إمكانية مساهمة أكبر في تلك الإدارة من المجتمعات المحلية بمحافظه القاهرة. وهكذا فإن دليل الديمقراطية المحلية يقيس مستوى ودرجة تطور هذا النوع من الديمقراطية التي هي بالتعريف الاجرائي، إمكانية أو قدرة المجتمعات المحلية على المساهمة في إدارة شؤونها الخاصة والمساهمة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتها المعاشة، وفق أدلة الديمقراطية المحلية الثلاث كما طورها فريق عمل برنامج. وهو ما سوف ينعكس بطبيعة الحال على جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما رأينا في هذه النسخة من التقرير الديمقراطية المحلية بشكل إيجابي على ضوء المقارنة مع نماذج تنموية يمكن الاستفادة من خبرتها ولهذا نري في هذا التقرير أنه كما ننظر الانتخابات المحلية بفارغ الصبر لتطوير دليل الديمقراطية فان جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أمس الحاجة لان تقودها مجالس محلية منتخبة.

إطار ٧:

دليل الديمقراطية المحلية في انتظار نتائج الانتخابات المحلية

طور دليل الديمقراطية المحلية فريق الباحثين ببرنامج الديمقراطية المحلية لأول مرة سنة ٢٠١٥. ويستخدم هذا الدليل للمقارنة بين المحافظات من حيث ارتباط المجتمعات المحلية بالوحدات المحلية التي تمثلها وكذلك منظمات المجتمع المدني والروابط الطوعية بتلك المجتمعات بالإضافة إلى نسب المشاركة بالانتخابات. ويفترض هذا الدليل ان كلما انخفض عدد السكان لكل وحدة محلية او منظمة مجتمع مدني كلما كان هذا مؤشر على ارتفاع درجة ارتباط المجتمعات المحلية بالوحدات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والعكس صحيح. وهذه الفرضية تقوم على فكرة ان المجتمعات المحلية الأصغر أكثر قدرة على المساهمة في إدارة شؤونها الخاصة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم من تلك المجتمعات الأكبر حجماً وهو ما يرتبط بشرط أولي وهو ان تكون لهذه المجتمعات وحدة/ جماعة محلية تمثلها وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة وان تتشكل بهذه المجتمعات منظمات مجتمع مدني أو روابط طوعية تعبر عن المصالح الاجتماعية من خلال تمثيلها بالمجال العام، ويضاف إلى ذلك نسب مشاركة السياسية بالانتخابات. ويعتمد الدليل حتى الان على نتائج الانتخابات العامة في ظل تأجيل الانتخابات مرة تلو الأخرى ويعتقد فريق عمل برنامج الديمقراطية أن في حالة اجراء الانتخابات المحلية يمكن أن يتعدل الدليل الفرعي الخاص بالمشاركة السياسية لأنه في هذه الحالة سيعكس بشكل صادق اهمية المجالس المحلية المنتخبة بالنسبة لكل جماعة محلية على حدي بمعزل عن اعتبارات المشاركة في الانتخابات العامة التي تتحكم فيها عوامل السياسية المركزية أكثر من أي شيء آخر.

المصدر: برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠٢٠

فالديمقراطية المحلية كإمكانية ليست إلا صنو التنمية المستدامة ومما متناسب بطبيعة الحال مع نسب المشاركة في الانتخابات العامة وبالذات الانتخابات المحلية او انتخابات المجالس الشعبية المحلية. والحقيقة ان نتائج دليل الديمقراطية المحلية تم تأجيل الإعلان عنها نحو عامين نتيجة تأجيل الانتخابات المحلية المستمر منذ حل المجالس

الشعبية المحلية سنة ٢٠١١ حيث لا يمكن الاعتماد بشكل مرضي على نسب مشاركة الناخبين بالمحافظات المختلفة في الانتخابات المحلية الأخيرة ٢٠٠٨ لما شاب تلك الانتخابات التي أجريت دون اشراف قضائي كامل من تجاوزات تتعلق بالأساس بتلفيق نسب مشاركة غير حقيقية. ومن المحتمل ان تجري الانتخابات المحلية قبل الانتخابات البرلمانية المتوقعة سنة ٢٠٢٥ حسب وعود الحملة الرئاسية لرئيس الجمهورية، بعد ان نكتث الحكومة عن وعدها بإجرائها خلال سنة ٢٠١٧، ٢٠٢١، ولذا يضطر فريق عمل برنامج الديمقراطية المحلية على الاعتماد على متوسط نسب مشاركة الناخبين بالانتخابات العامة.

ومع ذلك يفترض فريق الباحثين ببرنامج الديمقراطية المحلية ان معدلات التغيير في دليل الديمقراطية المحلية لن تكون كبيرة حال الاعتماد على نسب المشاركة في الانتخابات المحلية بدلا عن نسب المشاركة في الانتخابات الوطنية نظراً لأنه من المرجح ان تتقارب تلك النسب ومع ذلك في حالة اجراء الانتخابات المحلية يمكن أن يجري تعديل الدليل الفرعي الخاص بالمشاركة السياسية لأنه في هذه الحالة سيعكس بشكل صادق اهمية المجالس المحلية المنتخبة بالنسبة لكل جماعة محلية على حدى بمعزل عن اعتبارات المشاركة في الانتخابات العامة التي تتحكم فيها عوامل السياسية المركزية أكثر من أي شيء آخر (أنظر: إطار ٧).

ومن وجهة نظرنا يعتبر دليل الديمقراطية المحلية، تجربة قياسية شجاعة تحتاج لمزيد من العمل ولهذا نتائج الدليل في إصدارها الأول نتائج أولية ستخضع لاحقاً للتحديث والتطوير. وبصفة عامة يطمئن فريق برنامج الديمقراطية المحلية للاستنتاجات الأساسية المستقاة من نتائج تطبيق الدليل وأبرزها انخفاض إمكانية الديمقراطية المحلية في العاصمتين التاريخيتين القاهرة والإسكندرية حيث قبع هاتان المحافظتان بقاع ترتيب المحافظات وفق دليل الديمقراطية المحلية.

ويمكن تفسير ذلك بحضور السلطات المركزية على حساب الإدارة المحلية حيث حصلت تلك المحافظات على نقاط أقل بكثير من باقي المحافظات في دليل الوحدات المحلية وهو ما يرتبط بالكثافة السكانية العالية التي لا تتناسب مع عدد الوحدات المحلية مما يجعل هذه الأخيرة منفصلة وبعيدة عن حياة المواطنين. وذلك على عكس بعض المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية على سبيل المثال محافظة الدقهلية التي تحتل المركز العاشر في ترتيب المحافظات وفق دليل الديمقراطية المحلية، وهو ترتيب متوسط، كنتيجة مباشرة لانخفاض عدد السكان لكل وحدة محلية بهذه المحافظة على الرغم من ارتفاع كثافتها السكانية العالية.

وتحتل المحافظات الحدودية مواقع الصدارة في ترتيب المحافظات وفق دليل الديمقراطية المحلية باستثناء محافظة مطروح التي تحتل الترتيب الثالث العشر بسبب تراجعها اللافت للنظر، بالمقارنة بباقي المحافظات الحدودية، في نتائج دليل المجتمع المدني، وهو ما يعكس غياب ملحوظ للسلطات المركزية بهذه المحافظات لصالح حضور أكبر للإدارة المحلية.

وبمقارنة محافظات الصعيد بالدلتا يتضح تفوق ملحوظ لمحافظات الدلتا على محافظات الصعيد في ترتيب المحافظات وفق دليل الديمقراطية المحلية. فحيث تحتل محافظات المنوفية ودمياط المركزين الثالث والرابع في صدارة ترتيب محافظات الدلتا، تحتل محافظات أسوان وبني سويف المركزين السابع والثاني عشر في صدارة ترتيب محافظات الصعيد. ويعزى هذا الفارق بالأساس لتأخر محافظات الصعيد في نتائج دليل المجتمع المدني بالمقارنة بمحافظات الدلتا.

وهو ما يعكس ضعف المجتمع المدني بمحافظات الصعيد كما سنوضح ذلك في الفصل الرابع، ويرتبط بشكل أكثر تعقيداً، بالمسألة الجنوبية في مصر، حيث يرتبط تخلف الصعيد ولاسيما تخلف المجتمع المدني باستراتيجية الهيمنة تعمل بصفه دائمة على تكريس التفاوت ما بين الشمال والجنوب.

وبمقارنة نتائج دليل الديمقراطية المحلية بنتائج دليل التنمية البشرية تبدووا نتائج الدليلين معكوسة بالنسبة للمحافظات الحضرية. فرغم أن محافظات بورسعيد والسويس والإسكندرية تحتل صدارة ترتيب المحافظات وفق دليل التنمية البشرية، إلا انها تقع في ذيل ترتيب المحافظات وفق دليل الديمقراطية المحلية. واللافت للنظر أن محافظة بورسعيد التي تحتل المركز الأول في ترتيب المحافظات وفق دليل المجتمع المدني والمركز الثاني وفق دليل المشاركة السياسية تحتل المركز الثامن العشر وفق دليل الديمقراطية المحلية كنتيجة لتأخر ترتيبها بين المحافظات وفق دليل الوحدات المحلية. وما يمكن استنتاجه من هذه المفارقة أن اصلاح جذري في المنظومة الإدارية للدولة وإعادة تقسيم المحافظات الحضرية إلى وحدات أصغر مع أعطائها صلاحيات أوسع سوف يؤدي بطريقة مباشرة إلى تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧ | الجداول

جدول ١									
دليل الديمقراطية المحلية بالمحافظات*									
المحافظات	عدد السكان لكل وحدة محلية	عدد السكان لكل منظمة مجتمع مدني (١)	نسبة المشاركة السياسية بالانتخابات %	دليل الجماعات المحلية	دليل المجتمع المدني (ب)	دليل المشاركة السياسية (ت)	دليل الديمقراطية المحلية (ث)	ترتيب المحافظات	ترتيب المحافظات وفق دليل التنمية البشرية
القاهرة	231961	45932	51.50	0.227	0.426	0.515	0.389	27	13
الإسكندرية	192487	39770	50.20	0.358	0.503	0.502	0.454	26	3
بورسعيد	66659	9522	61.39	0.778	0.881	0.613	0.757	5	1
السويس	62206	18319	46.48	0.793	0.771	0.464	0.676	16	2
دمياط	13862	13720	53.85	0.954	0.829	0.538	0.774	3	9
الدقهلية	11710	31643	55.56	0.961	0.604	0.555	0.707	12	14
الشرقية	12424	56394	53.83	0.959	0.295	0.538	0.597	23	11
القليوبية	24198	38104	55.23	0.919	0.524	0.552	0.665	18	16
كفر الشيخ	13164	23329	47.34	0.956	0.708	0.473	0.712	11	6
الغربية	20307	26695	59.41	0.932	0.666	0.594	0.731	9	7
المنوفية	12052	21420	62.60	0.960	0.732	0.626	0.773	4	15
البحيرة	10129	43315	45.82	0.966	0.459	0.458	0.628	21	5
الإسماعيلية	21826	16145	50.51	0.927	0.798	0.505	0.743	7	00
الجيزة	39921	60680	42.44	0.867	0.219	0.424	0.503	25	22
بني سويف	12260	19434	39.95	0.959	0.757	0.399	0.705	13	21
الفيوم	18647	27808	30.46	0.938	0.660	0.304	0.634	20	20
المنيا	13899	38482	35.40	0.954	0.519	0.354	0.609	22	18
أسيوط	17049	39674	33.10	0.943	0.504	0.331	0.593	24	18
سوهاج	16097	22028	34.75	0.946	0.725	0.347	0.673	17	10
قنا	18799	29568	33.75	0.937	0.630	0.337	0.635	19	12
أسوان	9117	12234	35.95	0.970	0.847	0.359	0.725	10	00
الأقصر	17922	24405	39.69	0.940	0.695	0.396	0.677	15	00
البحر الأحمر	13299	8232	41.58	0.956	0.897	0.415	0.756	6	0.2
الوادي الجديد	1682	2504	43.67	0.994	0.969	0.436	0.800	1	0.3
مطروح	5461	14928	26.99	0.982	0.813	0.269	0.688	14	0.4
شمال سيناء	1739	9057	34.65	0.994	0.887	0.346	0.742	8	00
جنوب سيناء	567	9848	45.46	0.990	0.877	0.454	0.776	2	00

* دليل من ابتكار برنامج الديمقراطية المحلية ٢٠١٥

(١) تم استبعاد منظمات المجتمع المدني الوطنية التي يوجد بها فروع بالمحافظات مثل النقابات المهنية والأحزاب السياسية ولم تتوفر للباحثين بيانات بشأن المنظمات النقابية العمالية .

(ب) دليل الوحدات المحلية هو عدد السكان لكل وحدة محلية مقسوم على مضاعف العدد.

(ج) دليل المجتمع المدني هو عدد السكان لكل منظمة مجتمع مدني مطروح من مضاعف العدد

(د) دليل المشاركة السياسية هو نسبة مشاركة الناخبين المسجلين بجداول الانتخاب في الانتخابات العام

جدول 2					
تقدير اعداد السكان طبقاً للنوع بالمحافظات وتوزيعهم النسبي*					
المحافظات	ذكور	إناث	جملة	نسبة السكان %	ترتيب المحافظة من حيث عدد السكان
القاهرة	٤٦٩٣٤٦٧	٤٥٨٤٩٧٤	٩٢٧٨٤٤١	١٠,٥	١
الإسكندرية	٢٤٤٩٩٦٤	٢٣٦٢٢٢٢	٤٨١٢١٨٦	٥,٥	٨
بورسعيد	٣٣٨٩٦٤	٣٢٧٦٣٥	٦٦٦٥٩٩	٠,٨	٢٠
السويس	٣١٦٢٣١	٣٠٦٦٢٨	٦٢٢٨٥٩	٠,٧	٢١
دمياط	٦٧٨٧٨٩	٦٥٢٠٥٤	١٣٣٠٨٤٣	١,٥	١٧
الدقهلية	٣٠١٦٨٨٠	٢٩٣٢١٢١	٥٩٤٩٠٠١	٦,٨	٤
الشرقية	٣٣٢٢٧٤٤	٣١٦٢٦٦٨	٦٤٨٥٤١٢	٧,٤	٣
القليوبية	٢٦١٩٦٧٨	٢٤٨٦٢٩٤	٥١٠٥٩٧٢	٥,٨	٦
كفر الشيخ	١٦٠٤٨٠٨	١٥٦٧٩٤٥	٣١٧٢٧٥٣	٣,٦	١٢
الغربية	٢٤٠٧٧٥٣	٢٣٤٤١١٢	٤٧٥١٨٦٥	٥,٤	٧
المنوفية	٢٠٢٣٨٨٥	١٩١٧٤٠٨	٣٩٤١٢٩٣	٤,٥	١١
البحيرة	٢٩٧١٨١٦	٢٨٣٢٤٤٦	٥٨٠٤٢٦٢	٦,٦	٥
الإسماعيلية	٥٩٧٩٠٠	٥٨٠٧٤١	١١٧٨٦٤١	١,٣	١٩
الجيزة	٣٨٩٦٦٢٠	٣٦٨٨٤٩٥	٧٥٨٥١١٥	٨,٦	٢
بني سويف	١٤٥٤٠٠٥	١٤٠٢٨٠٧	٢٨٥٦٨١٢	٣,٢	١٥
الفيوم	١٦٣٥١٧٩	١٥٣٤٩٧١	٣١٧٠١٥٠	٣,٦	١٣
المنيا	٢٦٢٨٧٩٣	٢٥٢٧٩٠٩	٥١٥٦٧٠٢	٥,٩	٥
أسيوط	٢١٦٥٦٤٥	٢٠٧٩٥٧٠	٤٢٤٥٢١٥	٤,٨	١٠
سوهاج	٢٣٣١٧٣٨	٢٢٧٢١٢٣	٤٦٠٣٨٦١	٥,٢	٩
قنا	١٥٣٠٣٣٧	١٥١٥١٦٧	٣٠٤٥٥٠٤	٣,٥	١٤
اسوان	٧٢١٠٢٦	٧١٠٤٦٢	١٤٣١٤٨٨	١,٦	١٦
الأقصر	٥٨٤٠٢٨	٥٦٣٠٣٠	١١٤٧٠٥٨	١,٣	١٨
البحر الأحمر	٢٠٦٧٦٠	١٣٩٠١٥	٣٤٥٧٧٥	٠,٤	٢٥
الوادي الجديد	١١٥٦١٦	١٠٩٨٠٠	٢٢٥٤١٦	٠,٣	٢٦
مطروح	٢٣٢٩٧٠	٢١٤٨٧٦	٤٤٧٨٤٦	٠,٥	٢٣
شمال سيناء	٢٢٤٩١٤	٢٠٩٨٦٧	٤٣٤٧٨١	٠,٥	٢٤
جنوب سيناء	١٠٩٧٢٣	٥٧٧٠٣	١٦٧٤٢٦	٠,٢	٢٧

*الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء ٢٠١٥

** حساب الناتج القومي بمعامل القوة الشرائية

جدول 3

التقسيمات الإدارية والمحلية للمحافظات*

المحافظات	عدد المدن	عدد الاحياء	عدد اقسام الشرطة	عدد الشياخات	عدد مراكز الشرطة	إدارة شرطة الميناء	عدد القري	مدن مجتمعات عمرانية جديدة	وحدات اعتبارية
القاهرة	١	٣٥	٤٦	٣٤١	—	—	—	٤	—
الإسكندرية	٢	٨	١٧	١٣٧	—	١	٩	٢	٤
بورسعيد	٢	٦	١١	٢٢	—	١	—	—	٢
السويس	٣	٥	٥	١٦	—	١	—	١	—
دمياط	١٠	—	٤	٥	٥	١	٨٥	١	—
الدقهلية	١٩	٢	٥	٢١	١٧	—	٤٨٧	—	—
الشرقية	١٧	٢	٨	١٨	١٥	—	٥٠١	٢	—
القليوبية	١٠	٢	٩	١٠	٧	—	١٩٧	١	١
كفر الشيخ	١٣	٢	٤	١١	١٠	—	٢٢٣	—	٣
الغربية	٨	٤	٥	٣٨	٨	—	٣٢٢	—	—
المنوفية	٩	٢	٣	٦	٩	—	٣١٥	١	—
البحيرة	١٥	—	٣	٥	١٥	—	٤٩٧	١	٦٠
الإسماعيلية	٧	٣	٤	١٠	٦	—	٣٣	—	١١
الجيزة	١٣	٧	١٤	٦٨	٨	—	١٦٧	٢	١
بني سويف	٧	—	٢	١٠	٧	—	٢٢٢	١	٣
الفيوم	٦	—	١	٦	٦	—	١٦٣	١	—
المنيا	٩	—	٥	١٧	١٠	—	٣٦١	١	—
أسيوط	١١	٢	٣	٢٤	١١	—	٢٧٠	١	—
سوهاج	١١	٣	٥	٨	١٢	—	٢٣٥	٢	—
قنا	٩	—	١	٥	٩	—	١٥٢	١	—
أسوان	١٠	—	٢	١٨	٦	—	١٢٤	٢	٢١
الأقصر	٧	—	١	٥	٥	—	٥٦	١	—
البحر الأحمر	٧	٢	٨	١٠	—	—	١١	—	٦
الوادي الجديد	٥	—	١	—	٤	—	١٢٨	١	—
مطروح	٨	—	٩	—	—	—	٥٦	١	١٧
شمال سيناء	٦	—	١١	١	—	—	٨٥	—	١٥٦
جنوب سيناء	٩	—	٨	—	—	—	١٣	—	٢٧٣

*الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء ٢٠١٥

جدول ٤

الجمعيات الاهلية وعدد أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المشتركين والمسجلين للاشتراكات وفق للنوع بالمحافظات*

المحافظات	عدد الجمعيات	مجالس الادارات			الأعضاء المشتركين			الأعضاء المسجلين للاشتراكات		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
القاهرة	٢٠٢	١٣٩٨	٣٧٧	١٧٧٥	٤٦٩٠٥	١٨١٣١	٦٥٠٣٦	٣٦٠٦٣	١٣٦٨٧	٤٩٧٥٠
الإسكندرية	١٢١	٧٦٦	٣٨١	١١٤٧	١٥٢٢٤	٩٥٤٩	٢٤٧٧٣	١١١٥٢	٧٠٢١	١٨١٧٣
بورسعيد	٧٠	٥٢٧	١٨٤	٧١١	٨٦٥٦	٤١٧٣	١٢٨٢٩	٥٩٣٧	٣٩٨٩	٨٩٢٦
السويس	٣٤	٣١٤	٢٤	٣٣٨	٨٥٠٢	٠٧٦٩	٩٢٩٨	٣٦٩١	٤١٦	٤١٠٧
دمياط	٩٧	٦٧٥	١٠٧	٧٨٢	٩٣٥٧	٣٨٩٢	١٣٢٤٩	٧٠٣١	٢٥٩٣	٩٦٢٤
الدقهلية	١٨٨	١٣١٣	١٦٩	١٤٨٢	٢٠٧٢٥	٧٥٢٦	٢٨٢٥١	١٦٢٣٧	٥٢٦٢	٢١٤٩٩
الشرقية	١١٥	٨٦٤	٧٨	٩٤٢	١٧٠١٤	٧٣٢٨	٢٤٣٤٢	٩٨٩٨	٣٤٣٧	١٣٣٣٥
القليوبية	١٣٤	١٠٤٨	١٩٥	١٢٤٣	١٦٠٥٩	٣٥٤٧	١٩٦٠٦	١٢٦٦٦	٢٧٧٥	١٥٤٤١
كفر الشيخ	١٣٦	٩٧٣	٧٩	١٠٥٢	١٢٧٦١	٣٢٠١	١٥٩٦٢	٧٦٠٣	٢١٣٣	٩٧٣٦
الغربية	١٧٨	١٤٤٥	١٧٢	١٦١٧	٢٠٧٦١	٧٩٠٢	٢٨٦٦٣	١٦١٢٤	٦٣٠٢	٢٢٤٢٦
المنوفية	١٨٤	١٣٨٥	١٢٠	١٥٠٥	١٤٣٣٤	٣٠٦٩	١٧٤٠٣	١٢٨٤٣	٢٧٢٣	١٥٥٧٦
البحيرة	١٣٤	٩٣٨	٧٨	١٠١٦	١٩٤٣٤	٨٤٤٦	٢٧٨٨٠	١٤٤٠٨	٥٥٢٤	١٩٩٣٢
الإسماعيلية	٧٣	٥٧٧	١٣٠	٧٠٧	٨٩٣١	٣١٠٦	١٢٠٣٧	٧٤٠٧	٢٣٣٥	٩٧٤٢
الجيزة	١٢٥	٩٣٢	١٤٧	١٠٧٩	٢١٠٧٦	٧٢٦٧	٢٨٣٤٣	١٥٣٥٧	٤٦٠٥	١٩٩٦٢
بني سويف	١٤٧	١١٨٠	٢٥١	١٤٣١	١٩٠١٠	٧٥٧٠	٢٦٥٨٠	١٥٠٥٠	٥٦٠١	٢٠٦٥١
الفيوم	١١٤	٨٣٨	١٨١	١٠١٩	١٥١١٩	٤٣٧٧	١٩٤٩٦	١٣٣٢٢	٣٥٧٤	١٦٨٩٦
المنيا	١٣٤	١١٧٩	١٦٢	١٣٤١	١٥٦٦٢	٤٥٠٨	٢٠١٧٠	١٤٥٢٥	٣٩٩٧	١٨٥٢٢
أسيوط	١٠٧	٨٦٢	١٠٩	٩٧١	١٩٠٠٠	٣٧٠٤	٢٢٧٠٤	١٥١٠٣	٣١٦٠	١٨٢٦٣
سوهاج	٢٠٩	١٧١٦	١٩٧	١٩١٣	١٩٣٨٣	٤٥٧٩	٢٣٩٦٢	١٧٧٤٩	٤١٥١	٢١٩٠٠
قنا	١٠٣	٨٥٦	١٤٧	١٠٠٣	١١٢٧٢	٣٤٦٩	١٤٧٤١	٨٥٩٥	٢٥٥٥	١١١٥٠
اسوان	١١٧	١٦١٠	٣٣٩	١٩٤٩	١٨٢٠٩	٣٨١١	٢٢٠٢٠	١٢٠٩١	١٨٦٢	١٣٩٥٣
الأقصر	٤٧	٣٨٤	٤٧	٤٣١	٨٩٢٣	٥٠٣٤	١٣٩٥٧	٨٠٩٠	٤١٠١	١٢١٩١
البحر الأحمر	٤٢	٣١٦	٤٢	٣٥٨	٦٤٥٦	٢٢٤١	٨٧٠٦	٣٦٤٧	١٢٦٤	٤٩١١
الوادي الجديد	٩٠	٦٢١	١٠٢	٧٢٣	١٢٩٩٩	٥٠٩١	١٨٠٩٠	٩٣٤٦	٣٤٨٧	١٢٨٣٣
مطروح	٣٠	٢٥٤	٤٢	٢٩٦	٢٢٧٣	٦٢٢	٢٨٩٥	١٦٣٤	٥٦٧	٢٢٠١
شمال سيناء	٤٨	٣٢٧	٦٩	٣٩٦	٩٦٨١	٤٥٦٢	١٤٢٤٣	٦٠٨٣	٢٨٠٢	٨٨٨٥
جنوب سيناء	١٧	١٠٧	٢٢	١٢٩	٢٨٨٠	٩٣٣	٣٨١٣	٢٢٩٧	٦٣٨	٢٩٣٥

*الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء ٢٠١٥

جدول ٤

تقديرات المشاركة في الانتخابات الرئاسية بالمحافظات ٢٠١٤*

المحافظات	عدد الناخبين المسجلين	اجمالي الحضور	نسبة المشاركة %	ترتيب المحافظة من حيث نسب المشاركة	الأصوات الباطلة	الأصوات الصحيحة
القاهرة	6771437	3487223	51.50	8	165747	3321476
الإسكندرية	3467139	1740570	50.20	10	80691	1659879
بورسعيد	458481	281450	61.39	2	16242	265208
السويس	401870	186795	46.48	12	13391	173404
دمياط	905598	487622	53.85	6	18547	469075
الدقهلية	3860885	2145008	55.56	4	61211	2083797
الشرقية	3742698	2014673	53.83	7	66868	1947805
القليوبية	2755292	1521679	55.23	5	55873	1465806
كفر الشيخ	1966734	931034	47.34	11	25235	905799
الغربية	3063129	1819956	59.41	3	54329	1765627
المنوفية	2329542	1458336	62.60	1	38546	1419790
البحيرة	3418117	1566271	45.82	13	60172	1506099
الإسماعيلية	747070	377341	50.51	9	19184	358157
الجيزة	4606441	1954747	42.44	16	96732	1858015
بني سويف	1531473	611800	39.95	18	33340	578460
الفيوم	1656066	504496	30.46	26	28522	475974
المنيا	2850857	1009220	35.40	21	60785	948435
أسيوط	2256304	746823	33.10	25	41889	704934
سوهاج	2534912	880872	34.75	22	37861	843011
قنا	1700686	574008	33.75	24	20299	553709
اسوان	899358	323298	35.95	20	10691	312607
الأقصر	710372	281977	39.69	19	8248	273729
البحر الأحمر	264930	110164	41.58	17	4673	105491
الوادي الجديد	149843	65431	43.67	15	3728	61703
مطروح	230349	62168	26.99	27	5431	56737
شمال سيناء	226355	78432	34.65	23	5603	72829
جنوب سيناء	85335	38796	45.46	14	2572	36224

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء ٢٠١٥

جدول هـ

دليل التنمية البشرية بالمحافظات*

المحافظات	توقع الحياة عند الميلاد	معدل القراءة والكتابة +١٥	نسبة القيد بجميع مراحل التعليم	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PPP	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	دليل التنمية البشرية ٢٠٠٨	ترتيب المحافظات
القاهرة	71.3	80.7	63.1	7024.0	0.772	0.748	0.710	0.743	13
الإسكندرية	72.0	80.5	71.7	8162.1	0.783	0.776	0.735	0.765	3
بورسعيد	72.7	83.6	70.7	9590.6	0.795	0.791	0.762	0.783	1
السويس	72.3	82.9	77.5	7950.7	0.788	0.811	0.730	0.776	2
دمياط	72.6	77.6	80.5	7166.8	0.793	0.786	0.713	0.764	9
الدقهلية	71.8	72.1	76.4	8283.2	0.780	0.735	0.737	0.751	14
الشرقية	71.2	67.8	78.1	7909.5	0.770	0.712	0.729	0.737	11
القليوبية	72.7	72.5	72.6	7394.9	0.795	0.735	0.718	0.746	16
كفر الشيخ	70.6	65.7	78.6	8116.3	0.760	0.700	0.734	0.731	6
الغربية	72.3	74.1	75.1	7999.6	0.788	0.744	0.731	0.754	7
المنوفية	71.5	72.6	74.9	8958.2	0.775	0.734	0.750	0.753	15
البحيرة	71.5	63.4	77.6	8592.4	0.775	0.681	0.743	0.733	5
الإسماعيلية	70.9	77.2	77.8	8154.7	0.765	0.774	0.735	0.758	00
الجيزة	69.5	80.3	77.5	7493.4	0.742	0.794	0.720	0.752	22
بني سويف	71.6	59.5	73.7	8052.2	0.777	0.642	0.732	0.717	21
الفيوم	69.5	59.1	70.8	7667.0	0.742	0.630	0.724	0.699	20
المنيا	69.3	58.7	74.2	7869.0	0.738	0.639	0.729	0.702	18
أسيوط	70.7	60.9	73.5	7290.6	0.762	0.651	0.716	0.710	18
سوهاج	70.5	61.5	79.5	6663.4	0.758	0.675	0.701	0.711	10
قنا	70.5	65.2	78.8	5806.8	0.758	0.697	0.678	0.711	12
اسوان	71.2	77.0	76.6	6415.8	0.770	0.769	0.695	0.745	00
الأقصر	69.8	72.2	83.5	8277.8	0.747	0.760	0.737	0.748	00
البحر الأحمر	71.2	87.3	72.3	7691.5	0.770	0.823	0.725	0.773	0.2
الوادي الجديد	71.2	81.8	82.3	11529.3	0.770	0.820	0.792	0.794	0.3
مطروح	71.1	64.9	73.1	9405.5	0.768	0.676	0.758	0.734	0.4
شمال سيناء	71.1	75.8	78.8	8076.3	0.770	0.768	0.733	0.757	00
جنوب سيناء	71.1	88.4	56.5	11322.3	0.768	0.778	0.789	0.778	00

المصدر: تقرير التنمية البشرية - مصر البشرية - مصر ٢٠١٠

